التنمية الصناعية والتخطيط الإقليمي في محافظة النجف الأشرف

الاستاذ الدكتور

عبد الصاحب ناجي البغدادي

الاستاذ المساعد الدكتور

محمد جواد عباس شبع

جامعة الكوفة - كلية التخطيط العمراني

ملخص البحث

تعد التنمية الصناعية العامل الأكثر تأثيراً وسرعة في مجال التنمية مقارنة بالأنشطة الاقتصادية الأخرى في تطوير الواقع التنموي للإقليم، إذ تعد من المرتكزات الرئيسة التي تحظى بتأثيرات بارزة في جوانب التنمية والتخطيط الإقليمي كما وتسهم في تحقيق أهداف ستراتيجية هامّة في الإقليم.

مشكلة الدراسة: هل للصناعة أهمية كبيرة في التنمية الإقليمية في محافظة النجف الأشرف.

فرضية الدراسة: ضعف إسهام الصناعة في التنمية الإقليمية في محافظة النجف الإشرف. وعدم توزيعها بشكل متوازن في المحافظة ويمكن تنميتها والإعتمادعليها في التخطيط الإقليمي ، تضمنت الدراسة ثلاثة مباحث تناول المبحث الأول تطوّر الصناعات الكبيرة بحسب معايير النشاط الصناعي فيما سلّط الضوء المبحث الثاني على بنية الصناعات الكبيرة في المحافظة والمبحث الثالث أهمية الصناعات الكبيرة في التنمية الإقليمية في المحافظة، وختمت الدراسة بخلاصة وتوصيات مع خريطة لآهم الصناعات الممكن الإستثمار فيها ضمن الوحدات الإدارية في المحافظة.

المقدمة:

تعد الانشطة الصناعية من المرتكزات الرئيسة التي تحظى بتأثيرات بارزة في جوانب التنمية والتخطيط الإقليمي كما وتسهم في تحقيق أهداف ستراتيجية هامّة في الإقليم.

حيث إن الإقليم الذي توجد فيه أنشطة صناعية متعددة ومتطوّرة يكون قادراً على توفير المتطلبات الأساسية للبناء والتقدم لسكانه ورفع مستواهم المعيشي وإحداث تغييرات جوهرية بعد استثمار الموارد الطبيعية والبشرية والإقتصادية المتاحة للنشاط الصناعي في الإقليم عندها تنعكس نتائجها وآثارها الإيجابية في تنمية الإقليم إقتصادياً واجتماعياً وخدمياً. فتعد الصناعة العامل الأكثر تأثيراً وسرعة في مجال التنمية مقارنة بالأنشطة الاقتصادية الأخرى في تطوير الواقع التنموي للإقليم، لاسيما منشآت الصناعات الكبيرة(❖) التي تحظى بتأثيرات بارزة في جوانب التنمية الإقليمية المختلفة إلى جانب إسهامها في تحقيق أهدافه الستراتيجية الهامّة في الإقليم، من خلال مميزات عدة تمتاز بها هذه الصناعات أهمها دورها الهام في توسيع الإنتاج وزيادته وتنوعه وتوفير فرص عمل بأعداد كبيرة وتحقيق الترابط والتكامل فيما بين القطاعات المختلفة لاسيما الاقتصادية، وتحسين توزيع الدخول وتشجيع المدخرات الخاصة وتكوين طبقة من المستثمرين في الصناعة كما يوفّر الاستقرار الاقتصادي في الإنتاج.

تطوّر الصناعات الكبيرة في المحافظة بحسب معايير النشاط الصناعي:

وقد تباين تطوّرها بحسب معايير النشاط الصناعي(١) وفروع الصناعة في المحافظة للمدّة (٢٠٠٥ـ ٢٠١٠) يمكن إيجازها على نحو ما يأتي:

١- **عدد المنشآت الصناعية**: أسهل الطرق وأبسطها في التعرّف على أهمية الصناعة في الإقليم، وقد يستخدم هذا المعيار أو المقياس للتعرّف على إختلاف توزيع الصناعة مكانياً من وحدة إدارية لأخرى ومن سنة لأخرى. وقد بلغ عدد المنشآت الصناعية الكبيرة في المحافظة (١٨) منشأة في سنة ٢٠٠٥، مثلت حوالي (٤٪) من مجموع عدد المنشآت الصناعية الكبيرة في العراق للسنة ذاتها. إزداد عددها في المحافظة إلى (٢٠) منشأة في سنة ٢٠١٠، إلاَ إن الزيادة كانت أكثر على مستوى البلد، وإنخفض نسبة تمثيلها نحو (٣.٨٪) من مجموع عدد المنشآت الصناعية الكبيرة في العراق. ما يلاحظ إلى تحسّن كبير قد طرأ على عدد منشآت الصناعات الكبيرة في عموم العراق وإعادة إفتتاح عدد منها بسبب تحسّن الظروف الأمنية والاستقرار النسبي للوضع الاقتصادي.

٢- **عدد العاملين:** من المعايير الأكثر شيوعاً لقياس الكم الصناعي في الإقليم والبحث في الآثار التي تترتب على هذا المؤشّر، إذ أن أيجاد فرص العمل للأيدي الراغبة به، ومحاولة القضاء على البطالة وإستثمار الموارد البشرية في الإقليم وتعبئتها في العملية التنموية مؤشراً هامّاً وهدفاً أساسياً للتنمية الإقتصادية والإجتماعية. وقد بلغ مجموع عدد العاملين في المنشآت الصناعية الكبيرة في المحافظة (٨٨٤٣) عامل في سنة ٢٠٠٥، مثّلوا حوالي (٦.٢٪) من إجمالي عدد العاملين في المنشآت الصناعية الكبيرة في العراق للسنة ذاتها. إزداد عددهم في المحافظة إلى (٩٥١٣) عامل في سنة ٢٠١٠، بمتوسّط نمو قدره (١.٢٪) سنوياً خلال المدّة (٢٠٠٥-٢٠١٠) في حين كان متوسّط النمو على مستوى عموم العراق حوالي (٤.٥٪) سنوياً خلال المدّة ذاتها، لذا إنخفض نسبة إسهام عدد العاملين في المحافظة نحو (٤.٩٪) من مجموع عدد العاملين في الصناعات الكبيرة في العراق للسنة ذاتها.

٣- **قيمة الأجور والمزايا:** إن الزيادة في قيمة الأجور والمزايا المدفوعة للعاملين في الصناعة يُعد مؤشر من مؤشرات النمو الصناعي، إذ غالباً ما تقترن زيادة الأجور مع تحقيق النمو في الناتج الصناعي، وتتباين الأجور بحسب وظائف العاملين والمهام المناطة بهم وتحصيلهم الدراسي ومستوى مهارتهم فضلاً عن مناطق سكناهم وطبيعة الفرع الصناعي الذي يعملون به. وقد بلغ مجموع قيمة الأجور المدفوعة للعاملين في المحافظة (٣٥٢٥٧.١) مليون دينار في سنة ٢٠٠٥، مثّلت حوالي (٦.٤٪) من إجمالي أقيام الأجور المدفوعة للعاملين في العراق للسنة ذاتها. برغم من إزدياد عدد العاملين في المحافظة بنسبة (٧٪) في حين يلاحظ زيادة كبيرة في قيمة الأجور إلى الضعف تقريباً نحو (٧١٤٨٨.١) مليون دينار في سنة ٢٠١٠، إلاَ إن زيادة قيمة الأجور في المحافظة لم تكن بمستوى الزيادة الحاصلة في عموم البلد، إذ كان مؤشر زيادة الأجور (٨.٤٥٪) سنوياً في المحافظة وهو أدنى من مؤشّر الزيادة المتحققة على مستوى العراق البالغ حوالي(٩.٩٣٪) سنوياً خلال المدة ذاتها، بسبب زيادة عدد المنشآت وزيادة عدد العاملين وأجورهم، ويظهر تأثير ذلك في المحافظة بنسبة أقل في

عموم البلد، ما أدى إلى إنخفاض نصيب المحافظة إلى (٤.٤٪) من إجمالي أقيام الأجور في الصناعات الكبيرة في العراق لسنة ٢٠١٠ .

٤- **قيمة الإنتاج**: تتحقق الزيادة في قيمة الإنتاج الصناعي في الإقليم عندما تزداد فيه المساعي والجهود في تطوير هذا القطاع الحيوي وتوسيعه أفقياً وعمودياً من خلال (إقامة المنشآت الصناعية الجديدة، إضافة خطوط إنتاجية للقائم منها، التوسع في الطاقات الإنتاجية لاسيما التشغيلية منها)، فضلاً عن إعتماد مجموعة من الخطط والبرامج داخل المنشأة الصناعية التي من شأنها ترفع من كفاءة المنتوج وبكلفة أقل وإستخدام تقنيات حديثة وبرامج متطوّرة لتحقيق منافع إقتصادية للمنشأة الصناعية وتنعكس حتماً على إجمالي قيمة الإنتاج الصناعي. وقد بلغ مجموع قيمة الإنتاج في المحافظة (١٠٨٣٩٤.٦) مليون دينار في سنة ٢٠٠٥، مثّلت حوالي (٩.٥٪) من إجمالي أقيام الإنتاج في العراق للسنة ذاتها. مما أسهم في نجاح المحافظة في تحقيق التطور الصناعي بحسب مؤشّر هذا المعيار وعزّز مكانة الصناعة في المحافظة على مستوى البلد. إزداد مجموع قيمة الإنتاج في المحافظة إلى (١٦٦٣١٩.١) مليون دينار في سنة ٢٠١٠، إلاَ إن الزيادة كانت أكثر على مستوى البلد، إذ كان مؤشّر زيادة الإنتاج الصناعي في المحافظة (٥.٨٪) سنوياً في حين نجده أدنى من مؤشّر الزيادة المتحققة في عموم العراق نحو (١١.٢٪) سنوياً خلال المدة ذاتها، بسبب زيادة عدد المنشآت الكبيرة وأقيام إنتاجها، لأن عدد كبير من المنشآت الصناعية الكبيرة في البلد كانت متوقّفة عن الإنتاج بسبب تدهوّر الظروف الأمنية، وبعد سنة ٢٠٠٨ والاستقرار الأمني النسبي عاودت الكثير منها نشاطها الإنتاجي، مما إنعكس ذلك على إنخفاض نصيب المحافظة من إجمالي الإنتاج في البلد نحو (٤.٨٪) لسنة ٢٠١٠.

٥- **قيمة مستلزمات الإنتاج**: من المعايير الهامّة التي تشير إلى حجم النشاط الصناعي في الإقليم هو قيمة مستلزمات إنتاجه الصناعي، حيث يدل الحجم الكبير في أغلب الأحيان على ضخامة النشاط الصناعي ومع ذلك فأن السعي وبذل الجهود لتقليل حجم المستخدم منها للوحدة المنتجة من الأساليب الإقتصادية التي تهدف إليها الصناعة في تحقيق أرباح إضافية لاسيما منشآت القطاع الخاص، أما المنشآت

التي لا تعتمد تلك الأساليب في تقليل كلف الإنتاج مقابل قيم الإنتاج فإنها تقلل من نسبة أرباحها أو تتعرض لخسائر تؤدي إلى خفض طاقات الإنتاج أو الإستغناء عن بعض العاملين، وقد يصل الحال إلى التوقف عن الإنتاج وغلق المنشأة الصناعية نهائياً. إلا أن الدولة في بعض الأحيان تستمر في دعم المنشآت الصناعية لاسيما منشآت القطاع العام رغم عدم تحقيقها جدوى إقتصادية وتتحمل أعباء خسائرها من أجل أهداف إجتماعية أو عمرانية تسهم في تنمية الإقليم. وقد بلغ مجموع قيمة مستلزمات الإنتاج في المحافظة (٢٨٩٧٠.٩) مليون دينار في سنة ٢٠٠٥، مثّلت حوالي (٤.٧٪) من إجمالي أقيام مستلزمات الإنتاج في العراق للسنة ذاتها. إزداد مجموع قيمتها في المحافظة إلى (١١٠٣٥٦.٢) مليون دينار في سنة ٢٠١٠، إلاَ إن زيادة قيمة مستلزمات الإنتاج في المحافظة لم تكن بمستوى الزيادة الحاصلة في عموم البلد، إذ بلغت مؤشّر الزيادة في المحافظة حوالي (١٢.٣٪) سنوياً في حين إن مؤشّر الزيادة المتحققة في عموم العراق بلغت حوالي(١١.٦٪) سنوياً خلال المدة ذاتها، يلاحظ إرتفاعها في المحافظة عن عموم البلد بالرغم من إنخفاض نسبة الزيادة للإنتاج، ويشير إلى إستخدام مستلزمات إنتاج بأقيام أكثر في المحافظة فضلاً عن إن عدد كثير من المنشآت الصناعية الكبيرة في البلد كانت تعمل معتمدة في توفير مدخلاتها على مواد أولية مستوردة مرتفعة التكاليف أو بما بقي لديها من خزين إرتفعت قيمته كثيراً بحساب السوق مما أسهم في نمو الصناعة، وأظهر تأثير ذلك في المحافظة بنسبة أقل في عموم البلد، وأدى إلى إزدياد نصيب المحافظة إلى (٥.٥٪) من إجمالي مستلزمات الإنتاج في الصناعات الكبيرة في العراق لسنة٢٠١٠.

٦- **القيمة المضافة:** تعد القيمة المضافة من المعايير الهامّة في التعرّف على حجم النشاط الصناعي وأهميته في الإقليم لما تعكسه من مؤشرات توضّح مقدار الربحية الإقتصادية المتحققة جراء النشاط الصناعي فيه، وتزداد القيمة المضافة بزيادة الفرق الحاصل بين قيمة الإنتاج وقيمة مستلزماته التي يسعى إليها النشاط الصناعي

لتحقيقها في بعض الأحيان وفي أحيان أخرى وفي ظل الأنظمة الاشتراكية يسعى لتحقيق أهداف سياسية واجتماعية وعمرانية لها الأولوية على الأهداف الإقتصادية. حققّت الصناعات الكبيرة في المحافظة من القيمة المضافة نحو (٧٩٤٢٣.٧) مليون دينار في سنة ٢٠٠٥، مثّلت حوالي (١٥٪) من إجمالي القيمة المضافة التي حققتها الصناعات الكبيرة في العراق للسنة ذاتها. ما عزّز من مكانة الصناعة في المحافظة على مستوى البلد وأسهم نجاحها في التوسّع بأنشطتها المتعددة وتحقيق التطور الصناعي بحسب مؤشّر هذا المعيار لسنة ٢٠٠٥. لكن يلاحظ إنخفاض مؤشرها في سنة ٢٠١٠ بالرغم ممّا أظهرته مؤشّرات المعايير السابقة من زيادة خلال المدة ذاتها، فقد إنخفض مجموع القيمة المضافة في المحافظة نحو (٥٥٩٦٢.٩) مليون دينار في سنة ٢٠١٠، ليصبح مؤشّر إنخفاض بدلاً من مؤشّر زيادة للمحافظة، حيث إنخفض نحو (١.٢٪) سنوياً في حين كان مؤشّر زيادة على مستوى البلد نحو (١.٨٪) سنوياً خلال المدة ذاتها، لذا تراجع نصيب المحافظة إلى حوالي (٣.٨٪) من مجموع القيمة المضافة في البلد لسنة ٢٠١٠.

١. بنية الصناعات التحويلية الكبيرة في المحافظة:

تمثّل نشاط الصناعات التحويلية الكبيرة في محافظة النجف بالصناعات التي تلبي حاجة سكان المحافظة منها ووجدت لبعضها أسواق خارجية سواء أسواق خارج المحافظة أو خارج البلد، لكن عموماً ظلّت موجهة بشكل رئيس نحو سوق المحافظة وبعض أسواق المحافظات الأخرى، ذلك لان المنشآت الصناعية في المحافظة كانت صغيرة في طاقاتها الإنتاجية مما لا يمكن من تلبية طلب الأسواق الخارجية بمنتجاتها وباستمرار. وينتج التغيير في البنية الصناعية من خلال إستثمار الموارد الطبيعية والبشرية في الإقليم بشكل أفضل، مما يؤدي إلى إقامة صناعات جديدة منسجمة بذلك مع خصائص الإقليم وقدراته على توطن الصناعة فيه فضلاً عن عوامل خارجية وداخلية أخرى لها أثر في إحداث تغيرات فيها كما نلاحظ تباين مكاني في هذه البنية داخل الإقليم يعكس خصوصية مناطقه المختلفة إلى حدٍ ما. وأنشأت أول منشأة صناعية كبيرة في المحافظة سنة ١٩٦٠ تمثلّت معمل الصناعات الجلدية ثم أقيمت منشآت صناعية كبيرة أخرى في المحافظة

خلال عقد السبعينيات من القرن الماضي وما تبعه، أدى إلى حصول تغيير في بنية الصناعة إلاّ أنّ نشاطها إستقر وإقتصر على فروع الصناعة الآتية: (الغذائية والنسيجية والكيماوية والإنشائية).

تصدّرت الصناعات الإنشائية(❖❖) في محافظة النجف بإستحواذها على (٤١.٢٪) من عدد المنشآت الصناعية الكبيرة لسنة ٢٠٠٥، وحوالي (٣٤.٨٪) من مجموع عدد العاملين فيها، ونحو (٥٣.٤٪) من مجموع الأجور المدفوعة لهم، أما أسهامها في مقدار قيمة الإنتاج وقيمة مستلزماته والقيمة المضافة المتحققة للصناعات الكبيرة في المحافظة كان على نحو (٨٣٪) و(٥٧.٥٪) و(٩٢.٢٪) على التوالي للسنة ذاتها. ينظر جدول (١) وجدول (٢)، تلتها الصناعات الغذائية والمشروبات الغازية نحو (٢٩.٤٪) من مجموع عدد المنشآت وحوالي (٩.٤٪) من مقدار قيمة الإنتاج، وحوالي (١٧.٨٪) من مقدار قيمة مستلزمات الإنتاج، ونحو (٦.٤٪) من مقدار القيمة المضافة، إلاّ إن إسهامها من حيث عدد العاملين وقيمة أجورهم حوالي (٤.٨٪) و(٢.٦٪) على التوالي، حيث فاقتها بذلك الصناعات الكيمائية نحو (٣٤.٨٪) و(٢٦.٨٪) على التوالي، والصناعات النسيجية نحو (٢٥.٦٪) و(١٧.٢٪) على التوالي. في حين كان نصيبهما من قيمة الإنتاج والقيمة المضافة قليلاً جداً للسنة ذاتها.

أما على مستوى العراق في سنة ٢٠٠٥ وجدت الصناعات الكبيرة في الفروع الصناعية كافة لكنها لم تحقق توازن في البنية الصناعية وبحسب المعايير كافة، إذ إستحوذت الصناعات الإنشائية والغذائية على حوالي (٧٩٪) من إجمالي عدد المنشآت الكبيرة في العراق، فيما إستحوذت الصناعات الكيمياوية والإنشائية والنسيجية والغذائية على حوالي (٧٨٪) من إجمالي عدد العاملين، وإستحوذت الصناعات الكيمياوية والإنشائية والغذائية على حوالي (٧٣٪) من إجمالي قيمة الأجور، وحوالي (٨٩٪) من إجمالي قيمة الإنتاج، ونحو (٨٧٪) من إجمالي قيمة مستلزمات الإنتاج، وحوالي (٩١٪) من إجمالي القيمة المضافة. ما يؤشّر إلى ضعف إسهام الصناعات (المعدنية، الهندسية، الخشب والأثاث، النسيجية، الورق والطباعة) في النشاط الصناعي في العراق. ينظر جدول (٣) وجدول (٤).

جدول (١)

بنية الصناعات التحويلية الكبيرة في محافظة النجف لسنة ٢٠٠٥(مليون دينار)

الفرع الصناعي	عدد المنشآت	عدد العاملين	قيمة الأجور	قيمة الإنتاج	قيمة المستلزمات	القيمة المضافة
غذائية	٥	٤٢٠	٩١٠	١٠٢١٩.٧	٥١٥٧.٦	٥٠٦٢.١
نسيجية	٣	٢٢٥٠	٦٠١٦.٥	٣٩٤٢	٣٤٤٨.٣	٤٩٣.٧
كيمياوية	٢	٣٠٦٢	٩٤٠٢.٧	٤٣٠٥.٣	٣٧٠٦.٨	٥٩٨.٥
إنشائية	٧	٣٠٦١	١٨٧٢٨.٢	٨٩٩١٣.٣	١٦٦٥٧.٩	٧٣٢٥٥.٤
المجموع	١٧	٨٧٩٣	٣٥٠٥٧.٤	١٠٨٣٨٠.٣	٢٨٩٧٠.٦	٧٩٤٠٩.٧

المصدر: بالاعتماد على محمد جواد عباس شبع، "الصناعات الكبيرة في محافظة النجف الأشرف "الواقع والطموح"، بحث منشور ضمن وقائع مؤتمر النجف الأشرف عاصمة الثقافة الإسلامية وكنز المعارف والعلوم، ج١، جامعة الكوفة، مركز دراسات الكوفة، ٢٠١٠، ص٣١٢.

جدول (٢)

الأهمية النسبية للصناعات التحويلية الكبيرة في محافظة النجف لسنة ٢٠٠٥

الصناعة	عدد المنشآت	عدد العاملين	قيمة الأجور	قيمة الإنتاج	قيمة المستلزمات	القيمة المضافة
الغذائية	٢٩.٤	٤.٨	٢.٦	٩.٤	١٧.٨	٦.٤
النسيجية	١٧.٦	٢٥.٦	١٧.٢	٣.٦	١١.٩	٠.٦
الكيمياوية	١١.٨	٣٤.٨	٢٦.٨	٤	١٢.٨	٠.٨
الإنشائية	٤١.٢	٣٤.٨	٥٣.٤	٨٣	٥٧.٥	٩٢.٢
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: بالاعتماد جدول (١).

جدول (٣)

بنية الصناعات الكبيرة في العراق لسنة ٢٠٠٥

الفرع الصناعي	عدد المنشآت	عدد العاملين	قيمة الأجور	قيمة الإنتاج	قيمة المستلزمات	القيمة المضافة
الإستخراجية والتعدين	٣	٢٩٧١	١٠٦٨٨.١	٢٨٧٦١.١	٢٢٤٢	٢٦٥١٩.١
الغذائية	١٥٩	٢١٤٠٢	٩٧٢٦١.٣	٢٢٦٦٦٥	١٣٣٩٢٢.١	٩٢٧٤٢.٩
النسيجية	٢٢	٢٤٣٣١	٦٣٢٤٦.٧	٢٠٠١٥.٧	٣٤٨٨٤	١٤٨٦٨.٣-
الورق والطباعة	١٨	٥٨٩٢	١٧١٦١.٥	٥١٠٧.١	٢٧٨٧.٢	٢٣١٩.٩
الكيماوية	٣٨	٣٩٦٨٥	٢٠٥٥٥٧.٨	٤٠١٩٤٠	١٧٠٣٢٠.٢	٢٣١٦١٩.٨
الإنشائية	١٩٦	٢٥٦٣٠	١٠٠٤٨٦.٧	٣٨٨٠٨٤.٢	٢٣٠١٧٧.٥	١٥٧٩٠٦.٧
المعدنية	٧	٣٨٦٦	١٦٢٥١.٨	٣٢٣٩٤.١	١٥٦٩٢.٨	١٦٧٠١.٣
الهندسية	٧	١٨٨٩٢	٤١٥٢٩.٢	٤٠٦٨٥.٥	٢٣٥٨٦.٩	١٧٠٩٨.٦
الخشب والأثاث	٢	١٩٩	٤١٣	٦٤٦.٥	٤١٥	٢٣١.٥
المجموع	٤٥٢	١٤٢٨٦٨	٥٥٢٥٩٦.٤	١١٤٤٢٩٩.٦	٦١٤٠٢٧.٩	٥٣٠٢٧١.٧

المصدر: بالاعتماد على وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الصناعي، جداول الحاسبة للمنشآت الكبيرة لسنة ٢٠٠٥، بيانات غير منشورة، ٢٠١١.

جدول (٤)

الأهمية النسبية للصناعات الكبيرة في العراق لسنة ٢٠٠٥

الفرع الصناعي	عدد المنشآت	عدد العاملين	قيمة الأجور	قيمة الإنتاج	قيمة المستلزمات	القيمة المضافة
الإستخراجية والتعدين	٠.٧	٢.١	١.٩	٢.٥	٠.٤	٥
الغذائية	٣٥.٢	١٥	١٧.٦	١٩.٨	٢١.٨	١٧.٥
النسيجية	٤.٩	١٧	١١.٤	١.٧	٥.٧	٢.٨-
الورق والطباعة	٤	٤.١	٣.١	٠.٤	٠.٥	٠.٤
الكيماوية	٨.٤	٢٧.٨	٣٧.٢	٣٥.١	٢٧.٧	٤٣.٧
الإنشائية	٤٣.٤	١٧.٩	١٨.٢	٣٣.٩	٣٧.٥	٢٩.٨
المعدنية	١.٥	٢.٧	٢.٩	٢.٨	٢.٦	٣.١
الهندسية	١.٥	١٣.٢	٧.٥	٣.٦	٣.٨	٣.٢
الخشب والأثاث	٠.٤	٠.١	٠.٠٧	٠.٠٦	٠.٠٧	٠.٠٤
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: بالاعتماد على جدول (٣).

وفي سنة ٢٠١٠ تصدّرت الصناعات الإنشائية أيضاً في محافظة النجف واستحوذت على حوالي (٤٢.١٪) من عدد المنشآت الصناعية الكبيرة وحوالي (٣٥.٤٪) من مجموع عدد العاملين فيها، ونحو (٣٨.٢٪) من مجموع الأجور المدفوعة لهم، أما الإسهام في

مقدار قيمة الإنتاج وقيمة مستلزماته والقيمة المضافة المتحققة للصناعات الكبيرة في المحافظة كان على نحو (٤٣.٥٪) و(٢١.١٪) و(٨٧.٧٪) على التوالي. ينظر جدول (٥) وجدول (٦)، تلتها الصناعات الغذائية والمشروبات الغازية نحو (٢٩٪) من مجموع عدد المنشآت وحوالي (٣٨.١٪) من مقدار قيمة الإنتاج، وحوالي (٥٤.٣٪) من مقدار قيمة مستلزمات الإنتاج، ونحو (٦٪) من مقدار القيمة المضافة، إلاّ إن إسهامها من حيث عدد العاملين وقيمة أجورهم حوالي (٩٪) و(٧.٧٪) على التوالي، حيث فاقتها بذلك الصناعات الكيمائية نحو (٣٠.٦٪) و(٢٨٪) على التوالي، في حين كان نصيبها من قيمة الإنتاج وقيمة مستلزماته قليلاً جداً والقيمة المضافة سالبة للسنة ذاتها. وأسهمت الصناعات النسيجية من حيث عدد العاملين وقيمة أجورهم نحو (٢٥٪) و(٢٦.١٪) على التوالي، في حين كان نصيبها من قيمة الإنتاج وقيمة مستلزماته والقيمة المضافة حوالي (١٨.٢٪) و(٢٢.٨) و(٩.٢٪) على التوالي للسنة ذاتها.

جدول (٥)

بنية الصناعات التحويلية الكبيرة في محافظة النجف لسنة ٢٠١٠ (مليون دينار)

الصناعة	عدد المنشآت	عدد العاملين	قيمة الأجور	قيمة الإنتاج	قيمة المستلزمات	القيمة المضافة
غذائية	٦	٨٤٧	٥٤٥٧.٨	٦٣٣١١.١	٥٩٩٣٠.٥	٣٣٨٠.٦
نسيجية	٣	٢٣٦٤	١٨٥٧٠.٦	٣٠٢٦٥.٤	٢٥١٣٦.٩	٥١٢٨.٥
كيمياوية	٢	٢٨٩٦	١٩٩٢٨.٧	٣٨١.٨	٢٠٠٩.٩	١٦٢٨.١-
إنشائية	٨	٣٣٥٠	٢٧١٥٤.٢	٧٢٣٣٤.٣	٢٣٢٥٥.٢	٤٩٠٧٩.١
المجموع	١٩	٩٤٥٧	٧١١١١.٣	١٦٦٢٩٢.٦	١١٠٣٣٢.٥	٥٥٩٦٠.١

المصدر: بالاعتماد على:

- إدارة المنشات الصناعية الكبيرة في محافظة النجف الأشرف، بيانات غير منشورة، ٢٠١١.
- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء في محافظة النجف الأشرف، شعبة الإحصاء الصناعي، بيانات غير منشورة، ٢٠١١.

جدول (٦)

الأهمية النسبية للصناعات التحويلية الكبيرة في محافظة النجف لسنة ٢٠١٠

الصناعة	عدد المنشآت	عدد العاملين	قيمة الأجور	قيمة الإنتاج	قيمة المستلزمات	القيمة المضافة
الغذائية	٣١.٦	٩	٧.٧	٣٨.١	٥٤.٣	٦
النسيجية	١٥.٨	٢٥	٢٦.١	١٨.٢	٢٢.٨	٩.٢
الكيمياوية	١٠.٥	٣٠	٢٨	٠.٢	١.٨	٢.٩ -
الإنشائية	٤٢.١	٣٥.٤	٣٨.٢	٤٣.٥	٢١.١	٨٧.٧
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: بالاعتماد جدول (٥).

أما على مستوى العراق في سنة ٢٠١٠ توزّعت الصناعات الكبيرة على الفروع الصناعية أيضاً لكنها لم تحقق توازن في البنية الصناعية وبحسب المعايير كافة، إذ إستحوذت الصناعات الإنشائية والغذائية على حوالي (٨٤٪) من إجمالي عدد المنشآت الكبيرة في العراق، ينظر جدول (٧) وجدول (٨)، فيما إستحوذت الصناعات الكيمياوية والإنشائية والنسيجية على حوالي (٦٧٪) من إجمالي عدد العاملين وعلى (٧٠٪) من إجمالي قيمة الأجور، في حين إستحوذت الصناعات الكيمياوية والإنشائية على حوالي (٧٨٪) من إجمالي قيمة الإنتاج، ونحو (٦٧٪) من إجمالي قيمة مستلزمات الإنتاج، وبلغ إسهام الصناعات الكيماوية لوحدها نحو (٨٤٪) من إجمالي القيمة المضافة. ما يؤشّر إلى ضعف إسهام الصناعات الأخرى في النشاط الصناعي في العراق. أدّت التغييرات الحاصلة في البنية الصناعية إلى إفراز تقدم الصناعات الإنشائية والغذائية والكيمياوية، مقابل تراجع الصناعات النسيجية والأثاث والهندسية بشكل كبير، حيث من بين أسباب ذلك توجّه الإستثمارات الصناعية الخاصة نحو الصناعات التي تحقق أرباحاً أكثر وأسرع منسجمة مع هذا الإتجاه بسبب ضعف الوعي الصناعي كذلك التوجه الإستهلاكي العام، وكما أن منشآت القطاع العام قد أثرت عليها ظروف ما بعد نيسان سنة ٢٠٠٣ من تغيّر النظام السياسي والإقتصادي للبلد فضلاً عن الظروف الصعبة (الحروب المدمرة والحصار الإقتصادي الشامل) التي أثّرت على الصناعة ممّا لم

تمكّنها من مواكبة التطوّر الحاصل بالميدان الصناعي في العالم، بل كان العكس من ذلك بتوقف بعض الصناعات عن العمل وتراجع إنتاج البعض الآخر.

عموماً يلاحظ خلل في البنية الصناعية من خلال ضعف دور الصناعات الإنتاجية في المحافظة، إذ إن الهيكل الصناعي أعتمد بالدرجة الأساس على الصناعات الإنشائية والغذائية ويأتي تطورها أثر توفّر المقومات المحليّة في المحافظة من حيث توفر المواد الأولية والأيدي العاملة والسوق..، ومع هذا يظل توازن الصناعات المتوطنة حالة مطلوبة على ان يكون للصناعات الإنتاجية فيها مكانة هامة وهذا لم يلاحظ للبنية الصناعية في المحافظة خلال المدّة (٢٠٠٥ ـ ٢٠١٠)، في حين كانت الصناعات الكيمياوية تحتل مراتب متقدمة من حيث مقومات الإنتاج في البنية الصناعية على مستوى البلد لاسيما في سنة ٢٠١٠.

جدول (٧)

بنية الصناعات الكبيرة في العراق لسنة ٢٠١٠.

الفرع الصناعي	عدد المنشآت	عدد العاملين	قيمة الأجور	قيمة الإنتاج	قيمة المستلزمات	القيمة المضافة
الإستخراجية	٥	٣٢٩٢	٣٢٦٠٤.٥	١٩٣٧٢.٤	٥٠٦٢	١٤٣١٠.٤
الغذائية	١٥٨	٢٢٣٦٤	١٢٥٦١٢.١	٣٥٩٣٨٦.٨	٢١٤٦٠٠.٤	١٤٤٧٨٦.٤
النسيجية	١٢	٣٢٩٦٣	٢٠٩٨٦٠.٩	٨٧٩٥١.١	٢٣٣٤٩٥.٥	١٤٥٥٤٤.٤-
الورق	١٤	١٥٨٩	١٠٢٨٠.٩	٢١٧١٦.٣	٩٠١١.٥	١٢٧٠٤.٨
الكيماوية	٣٤	٥٧٤٧٧	٦٨٢٩٨٩.٦	١٩٠٤٢٦٦	٦٥٤٢٣٩.٩	١٢٥٠٠٢٦.١
الإنشائية	٢٨٥	٣٩٥٦٤	٢٥٤٤٩٨.٣	٨٠٨٨٩١.٢	٦٩١٥٦٣.٦	١١٧٣٢٧.٦
المعدنية	٩	١٦١١٢	١٣٤٢٨٧.٣	١٦٥٩٣١.٨	٧٠٩٤٢.٣	٩٤٩٨٩.٥
الهندسية	٩	٢١٢٥٠	١٨٦٤٠٣.٤	١٢٣٠٦٥.٧	١١٢٥٠٢.٨	١٠٥٦٢.٩
الأثاث	٣	٣٩٢	٢٣٤١.٢	٤٥١٨.١	١٤٨٠٤.٨	١٠٢٨٦.٧-
المجموع	٥٢٩	١٩٥٠٠٣	١٦٣٨٨٧٨.٥	٣٤٩٥٠٩٩.٥	٢٠٠٦٢٢٢.٩	١٤٨٨٨٧٦.٧

المصدر: بالاعتماد على وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الصناعي، جداول الحاسبة للمنشآت الكبيرة لسنة ٢٠١٠، بيانات غير منشورة، ٢٠١١.

جدول (٨)

الأهمية النسبية للصناعات الكبيرة في العراق لسنة ٢٠١٠

الفرع الصناعي	عدد المنشآت	عدد العاملين	قيمة الأجور	قيمة الإنتاج	قيمة المستلزمات	القيمة المضافة
الإستخراجية والتعدين	٠.٩	١.٧	٢	٠.٦	٠.٣	١
الغذائية	٢٩.٩	١١.٥	٧.٧	١٠.٣	١٠.٧	٩.٧
النسيجية	٢.٣	١٦.٩	١٢.٨	٢.٥	١١.٦	٩.٨ -
الورق والطباعة	٢.٦	٠.٨	٠.٦	٠.٦	٠.٤	٠.٩
الكيماوية	٦.٤	٢٩.٥	٤١.٦	٥٤.٥	٣٢.٦	٨٤
الإنشائية	٥٣.٩	٢٠.٣	١٥.٥	٢٣.١	٣٤.٥	٧.٩
المعدنية	١.٧	٨.٣	٨.٢	٤.٧	٣.٥	٦.٤
الهندسية	١.٧	١٠.٩	١١.٤	٣.٥	٥.٦	٠.٧
الخشب والأثاث	٠.٦	٠.٢	٠.١	٠.١	٠.٧	٠.٧ -
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: بالاعتماد على جدول (٧).

٣- أهمية الصناعات الكبيرة في التنمية الإقليمية في المحافظة:

تتمثل أهمية الأنشطة الصناعية لاسيما الصناعات الكبيرة في الإقليم من خلال إسهامها الفاعل في التنمية الاقتصادية والإستناد عليها في تطوير المجتمع وهيكل الإستيطان فضلاً عن توفّر الخدمات الرئيسة، ويمكن إيضاح ذلك في محافظة النجف على النحو الآتي:

٣- ١- أهمية الصناعات الكبيرة في التنمية الاقتصادية في المحافظة:

يترتّب على قيام الصناعة وتطورها في الإقليم آثاراً إقتصادية متعددة الوجوه بدءاً من التوسّع في استغلال الموارد الطبيعية ما ينعكس إيجاباً على اتساع النشاط الاقتصادي وتوفير فرص العمل وتنمية الدخل الإقليمي والقومي ورفع مستوى معيشة السكان، وقد أسهمت الصناعة في تنمية محافظة النجف اقتصادياً من خلال أهمية مستلزمات الإنتاج المحلية وحجم الإنتاج واتجاهات تسويقه وعائدية القيمة المضافة والبنية الصناعية وفيما يأتي استعراض وتحليل لكل منها:

١- أهمية التوزيع الجغرافي للمنشآت الصناعية الكبيرة:

بلغ عدد المنشآت الصناعية الكبيرة في المحافظة نحو (٢٠) منشأة توزّعت بشكل ملحوظ في مركز قضاء النجف بواقع (١١) منشأة، وثلاث منشآت في كل من مركز قضاء

الكوفة وناحية الحيدرية ومنشأتين في مركز قضاء المناذرة ومنشأة واحدة في ناحية العباسية، ينظر جدول (٩) وخريطة (١). فيما يوضح جدول (١٠) وشكل (١) الأهمية النسبية بحسب المعايير والوحدات الإدارية التي أدى بها إلى التأثّر بها مسهمة بتنميتها إقتصادياً وإجتماعياً وعمرانياً.

جدول (٩)

التوزيع الجغرافي للصناعات الكبيرة بحسب الوحدة الإدارية والفرع الصناعي في محافظة النجف لسنة ٢٠١٠ (مليون دينار)

ت	الوحدة الإدارية	الفرع الصناعي	عدد العاملين	الأجور والمزايا	قيمة الإنتاج	قيمة المستلزمات	القيمة المضافة
١	م. ق. النجف	الغذائية	٩٣	٤٧٦.٤	٣٥٢٠	٢٠٤٧.٧	١٤٧٢.٣
		الكيمياوية	٤٤٥	٢٧٣٩.٣	٢٠٠.١	١٥٥٩.٢	١٣٥٩.١-
		النسيجية	١٦٢٢	١٣٧١٤.٥	٢٤٣٢٧	٢٠٠٨٩.٢	٤٢٣٧.٨
		الإنشائية	١٦٨	٧٠٨.٥	٥٤٦٤.١	٣٧٦٠.٤	١٧٠٣.٧
		المجموع	٢٣٢٨	١٧٦٣٨.٧	٣٣٥١١.٢	٢٧٤٥٦.٥	٦٠٥٤.٧
٢	ن. الحيدرية	الإستخراجية	٥٦	٣٧٦.٨	٢٦.٥	٢٣.٧	٢.٨
		الإنشائية	٦٧	٣٢٠.٢	١٨٤٠.٧	١٤٦٧	٣٧٣.٧
		الكيمياوية	٢٤٥١	١٧١٨٩.٤	١٨١.٧	٤٥٠.٧	٢٦٩-
		المجموع	٢٥٧٤	١٧٨٨٦.٤	٢٠٤٨.٩	١٩٤١.٤	١٠٧.٥
٣	م. ق. الكوفة	الإنشائية	٣٠٤٨	٢٥٨٥٥.٩	٦٤٤٥٤.٨	١٧٧٢٩.٤	٤٦٧٢٥.٤
		النسيجية	٧٤٢	٤٨٥٦.١	٥٩٣٨.٤	٥٠٤٧.٧	٨٩٠.٧
		المجموع	٣٧٩٠	٣٠٧١٢	٧٠٣٩٣.٢	٢٢٧٧٧.١	٤٧٦١٦.١
٤	ن. العباسية	الغذائية	٧٥٤	٤٩٨١.٤	٥٩٧٩١.١	٥٧٨٨٢.٨	١٩٠٨.٣
٥	م. ق. المناذرة	الإنشائية	٦٧	٢٦٩.٦	٥٧٤.٧	٢٩٨.٤	٢٧٦.٣
المجموع الكلي			٩٥١٣	٧١٤٨٨.١	١٦٦٣١٩.١	١١٠٣٥٦.٢	٥٥٩٦٢.٩

المصدر: بالاعتماد على:

- إدارة المنشات الصناعية الكبيرة، بيانات غير منشورة، ٢٠١١.
- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء في محافظة النجف الأشرف، شعبة الإحصاء الصناعي، بيانات غير منشورة، ٢٠١١.

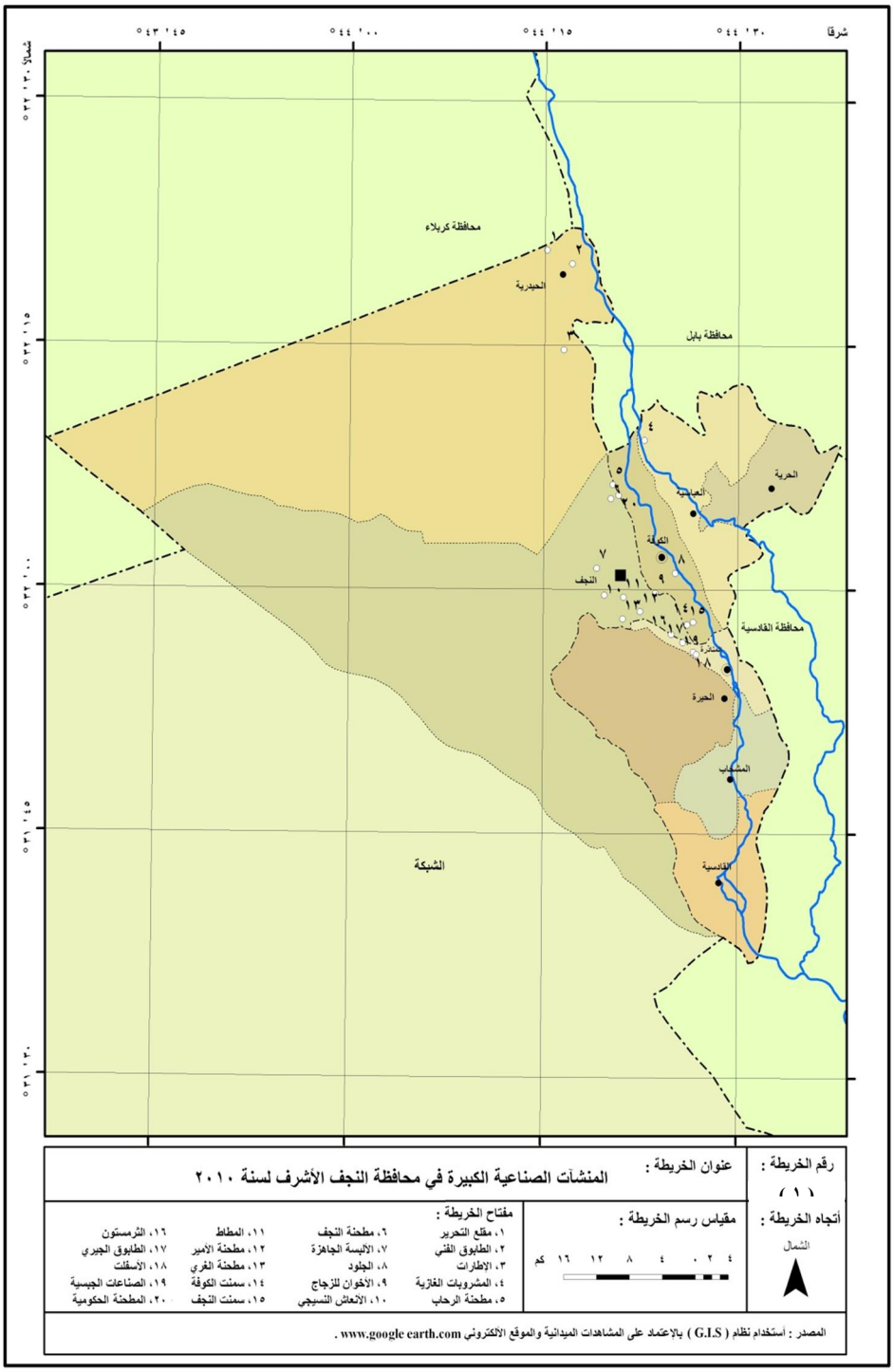
شرقاً
شمالاً
٥٤٣ ' ٤٥
٥٤٤ ' ٠٠
٥٤٤ ' ١٥
٥٤٤ ' ٣٠
٥٣٢ ' ٣٠
٥٣٢ ' ١٥
٥٣٢ ' ٠٠
٥٣١ ' ٤٥
٥٣١ ' ٣٠
محافظة كربلاء
الحيدرية
محافظة بابل
الحرية
العباسية
الكوفة
النجف
محافظة القادسية
الحيرة
المشخاب
القادسية
الشبكة
رقم الخريطة :
(١)
عنوان الخريطة :
المنشآت الصناعية الكبيرة في محافظة النجف الأشرف لسنة ٢٠١٠
أتجاه الخريطة :
الشمال
مقياس رسم الخريطة :
٤ ٢ ٠ ٤ ٨ ١٢ ١٦ كم
مفتاح الخريطة :
١، مقلع التحرير
٢، الطابوق الفني
٣، الاطارات
٤، المشروبات الغازية
٥، مطحنة الرحاب
٦، مطحنة النجف
٧، الالبسة الجاهزة
٨، الجلود
٩، الأخوان للزجاج
١٠، الانعاش النسيجي
١١، المطاط
١٢، مطحنة الامير
١٣، مطحنة الغري
١٤، سمنت الكوفة
١٥، سمنت النجف
١٦، الترمستون
١٧، الطابوق الجيري
١٨، الاسفلت
١٩، الصناعات الجبسية
٢٠، المطحنة الحكومية
المصدر : أستخدام نظام (G.I.S) بالاعتماد على المشاهدات الميدانية والموقع الالكتروني www.google earth.com .

جدول (١٠)

الأهمية النسبية للصناعات الكبيرة بحسب الوحدات الإدارية في محافظة النجف لسنة ٢٠١٠

ت	الوحدة الإدارية	عدد العاملين	قيمة الأجور	قيمة الإنتاج	قيمة المستلزمات	القيمة المضافة
١	م. ق. النجف	٢٤	٢٤.٦	٢٠.١	٢٤.٩	١٠.٨
٢	ن. الحيدرية	٢٧.١	٢٥	١.٢	١.٨	٠.٢
٣	م. ق. الكوفة	٣٩.٨	٤٢.٩	٤٢.٣	٢٠.٦	٨٥.١
٤	ن. العباسية	٧.٩	٧	٣٥.٩	٥٢.٥	٣.٤
٥	م. ق. المناذرة	٠.٧	٠.٤	٠.٣	٠.٣	٠.٥
	المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: بالاعتماد على جدول (٩).

شكل (١)

الأهمية النسبية للصناعات الكبيرة بحسب الوحدات الإدارية في محافظة النجف لسنة ٢٠١٠

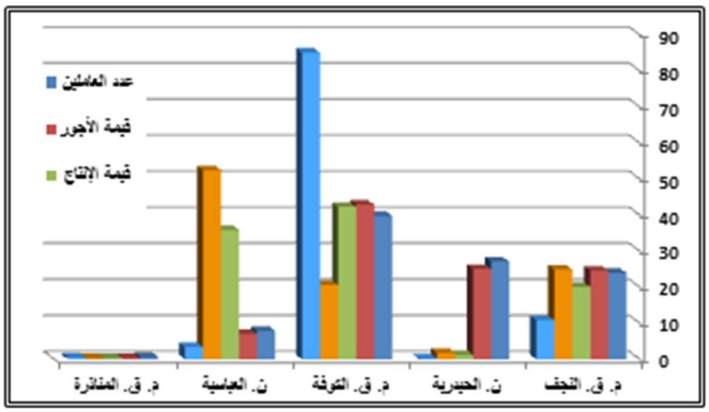

المصدر: بالاعتماد على جدول (١٠).

٢- أهمية حجم الإنتاج الصناعي واتجاهات التسويق:

يزداد حجم الإنتاج الصناعي في الإقليم عند تطور الصناعات التي حققت تقدماً ملحوظاً في المنافسة مع الصناعات المماثلة فتتسع أسواقها وبالتالي تشجّع على زيادة طاقاتها الإنتاجية وإضافة خطوط إنتاجية أخرى أو إقامة منشآت صناعية جديدة إلى جانب اعتماد خطط وإجراءات تهدف إلى رفع كفاءة العاملين وتطوير العمل بإستخدام تقنيات حديثة ممّا يوفر منافع اقتصادية داخلية لهذه الصناعات فضلاً عن المنافع الإقتصادية الخارجية التي تتحقق من خلال إتخاذ وسائل من شأنها خفض كلف الإنتاج

مثل تحسين مستوى الخدمات والبنى الإرتكازية والإهتمام بالطرق ووسائط نقل المواد الأولية ونقل المنتجات إلى الأسواق. إن تطور الإنتاج الصناعي في الإقليم يسلك إتجاهين في عملية التنمية الإقليمية يسير أحدهما بموازاة الآخر، الأول يتمثل بنمو الإنتاج وتطور الصناعة مما ينعكس إيجابياً على باقي الأنشطة الإقتصادية والخدمية في الإقليم ويساعد في تنميتها. والإتجاه الثاني يتحقق عندما تكون إتجاهات التسويق نحو الأسواق الخارجية، فيحصل الإقليم على مردودات اقتصادية إضافية تعمل بدورها على تنمية الإقليم اقتصادياً.

حقق الإنتاج الصناعي في محافظة النجف (١٠٨.٤) مليار دينار في سنة ٢٠٠٥، جاءت بالمقدمة الصناعات الإنشائية نحو(٨٣٪) وأبزر منشآتها معملا سمنت (الكوفة الجديد، النجف الأشرف) في مركز قضاء الكوفة الذي حققا نحو (٧٩.٢٪) من إجمالي قيمة الإنتاج في المحافظة. وتلتها الصناعات الغذائية (٩.٤٪) وأبرز منشآتها مصنع المشروبات الغازية في ناحية العباسية نحو (٦٪) من إجمالي قيمة الإنتاج في المحافظة. حقّق نمواً واضحاً حيث إزداد إلى (١٦٦.٣) مليار دينار في سنة ٢٠١٠، استحوذت الصناعات الإنشائية على (٤٣.٥٪) وحقق معملا السمنت نحو (٣٨.٨٪) من إجمالي قيمة الإنتاج في المحافظة. وتلتها الصناعات الغذائية (٣٨.١٪) وحقق مصنع المشروبات الغازية نحو (٣٥.٩٪) من إجمالي قيمة الإنتاج في المحافظة، لذا تميّز مركز قضاء الكوفة بإستحواذه على (٤٢.٣٪) من إجمالي قيمة الإنتاج للصناعات الكبيرة في المحافظة لسنة ٢٠١٠، وناحية العباسية نحو (٣٥.٩٪) من إجمالي قيمة الإنتاج، ثم جاء مركز قضاء النجف بحوالي (٢٠.١٪)، فيما أسهمت كل من الحيدرية والمناذرة نحو (١.٢٪) و(٠.٣٪) على التوالي من إجمالي قيمة الإنتاج في المحافظة. يلاحظ بالرغم من إزدياد الإنتاج الصناعي في المحافظة خلال المدّة (٢٠٠٥-٢٠١٠)، لاسيما في إنتاج صناعة السمنت والمشروبات الغازية إلاّ إن يلاحظ تراجع ملحوظ في الأهمية النسبية لصناعة السمنت التي حققت أعلى أقيام الإنتاج الصناعي في المحافظة لحساب صناعة المشروبات الغازية في ناحية العباسية، ما أسهم ذلك في تنمية الإقليم اقتصادياً.

أما ما يتعلق بإتجاهات تسويق الإنتاج الصناعي، يلاحظ ان حوالي (٦٠٪) من الإنتاج الصناعي في المحافظة يسوّق خارجها، ما تعد نسبة جيدة وذات أهمية كبيرة

للمنشآت ومنتجاتها في تنمية الإقليم إقتصادياً. إستحوذت معمل سمنت النجف الأشرف إذ يسوّق جل إنتاجه خارج المحافظة بنسبة (٩٥٪) من إجمالي إنتاجه، وكذا معمل الإطارات نسبة (٩٥٪) أيضاً، ثم معمل الألبسة الجاهزة من حيث التسويق الخارجي للإنتاج نحو (٩٠٪)، وتلا ذلك مصنع المشروبات الغازية نحو (٧٦٪) من إجمالي إنتاجه إلى المحافظات الوسطى والجنوبية، فيما بلغ الإنتاج المسوّق إلى خارج المحافظة في معمل الصناعات الجلدية حوالي (٧٠٪) تمثل منتجات المعمل ويسوقها إلى مقر الشركة في بغداد، وحقق معمل سمنت الكوفة الجديد نسبة (٦٤٪) ما بين تسويق إنتاج السمنت نحو (٢٨٪) إلى خارج المحافظة، كذلك إنتاج الكلنكر الذي يسوّق إلى معامل السمنت في المحافظات (البصرة، كربلاء، المثنى)، ما يشير إلى أهمية معمل سمنت الكوفة الجديد في إنتاج مادة الكلنكر وتزويد بقية معامل الشركة العامة للسمنت الجنوبية كونها مادة نصف مصنعة تعني على تشغيل مصانع أخرى لإنتاج السمنت. وكان مقدار الإنتاج المسوق في معمل المنتجات المطاطية إلى خارج المحافظة نحو(٥٠٪) من إجمالي إنتاجه، فيما بلغ في معمل الثرمستون حوالي (٣٨٪) من إجمالي إنتاج المعمل، توزع على المحافظات (ذي قار، القادسية، المثنى، بابل)، أما المنشآت الصناعية الأخرى كان جميع تسويق إنتاجها داخل المحافظة، يتبين أن الصناعة في محافظة النجف قد إزدادت قيمة إنتاجها خلال المدة (٢٠٠٥-٢٠١٠) رغم الظروف القاسية التي يمر بها البلد، مما يعني قدرة الصناعة على تنمية الإقليم لاسيما الصناعات الإنشائية والغذائية والنسيجية، ويعزّز هذا الدور نسبة تسويق الإنتاج خارج المحافظة مما يدر دخلاً إضافياً، ويزيد في مكانة الصناعة ليس على صعيد المحافظة بل وعلى صعيد البلد أيضاً.

٣- أهمية مستلزمات الإنتاج المحلية:

تشير الزيادة في حجم وقيمة مستلزمات الإنتاج الصناعي إلى اتساع النشاط الصناعي في الإقليم ونمو إنتاجه، وتظهر أهمية مستلزمات الإنتاج وازدياد حجمها في التنمية الإقليمية من خلال إسهام الإقليم في توفيره لهذه المستلزمات. إذ كلما ازداد إسهامه كلما انعكس إيجاباً على نجاح عملية التنمية الإقليمية، أي بمعنى أن مدخلات الصناعة مثل المواد الأولية ومصادر الطاقة وغيرها إذا كانت متوفرة في الإقليم وقريبة من

منشآته الصناعية تكون كلفتها منخفضة وتؤمّن احتياجها للكميات الكبيرة منها وتضمن استمرارية تجهيزها وبذلك تصبح عملية تطوير الإنتاج وتحقيق التنمية الإقليمية ممكنة بعيدة عن مشكلة توفير المدخلات وارتفاع أسعارها، في حين إن قلة إسهام الإقليم في توفيره لهذه المستلزمات تقود إلى عكس ذلك. وقد بلغت قيمة مستلزمات الإنتاج في محافظة النجف حوالي (١٠٨.٤) مليار دينار سنة ٢٠٠٥، كان منها (٤٣.١٪) لمستلزمات الصناعات الإنشائية، فيما بلغت (١١٠.٣) مليار دينار سنة ٢٠١٠، إستحوذت مستلزمات الصناعات الإنشائية على (٤٣.٥٪).

وبالنسبة لإسهام المحافظة في مدى توفيرها لهذه المستلزمات من كل صناعة، فأسهمت بحوالي (٥٥٪) من إجمالي مستلزمات الإنتاج في المحافظة، إذ وفّرت نحو (٩٠٪) من مستلزمات الصناعة الإستخراجية (مقلع التحرير) وحوالي (٧٦.٢٪) من مستلزمات الصناعات الإنشائية ونحو(٦٨.٦٪) من مستلزمات الصناعات الغذائية، و(٢٤.٤٪) من مستلزمات الصناعات الكيمياوية، ونحو (٥٪) من مستلزمات الصناعات النسيجية. وقد إستحوذت الصناعات الإنشائية على النصيب الأكبر من إجمالي المستلزمات التي يوفّرها الإقليم للصناعة وتبعتها الصناعات الغذائية.

جاءت منشآت الصناعات الإنشائية بالمقدمة بعد مقلع التحرير من حيث توافر مستلزمات الإنتاج، إذ بلغت في كل من المعامل (الطابوق الفني والصناعات الجبسية والثرمستون والإسفلت) نحو (٨٥٪) و(٨٥٪) و(٨٠٪) و(٨٠٪) على التوالي من مستلزمات إنتاج كل منها، وحوالي (٧٥٪) لكل من (سمنت الكوفة الجديد وسمنت النجف الأشرف والطابوق الجيري) في حين لم تسهم المحافظة بإمداد معمل الزجاج سوى بنحو (٥٪) من هذه المستلزمات لإعتماده على المواد الأولية المستوردة (الألواح الزجاجية)، ونجد الحال نفسه في مستلزمات الصناعات النسيجية (الإنعاش للنسيج، الألبسة الجاهزة، الجلود)، كذلك مستلزمات معمل الإطارات التي تستورد معظمها من خارج البلد. فيما بلغت نسبة مستلزمات الإنتاج المحلية لمعمل المشروبات الغازية نحو(٧٠٪) وحوالي (٣٠٪) لكل من مستلزمات المنتجات المطاطية ومستلزمات إنتاج المطاحن الخمسة في المحافظة.

وبالنسبة لإسهام المحافظة في مدى توفيرها لهذه المستلزمات من كل صناعة، فقد أسهمت بحوالي (٥٥٪) من إجمالي مستلزمات الإنتاج في المحافظة، إذ وفّرت نحو (٩٠٪) من مستلزمات الصناعة الإستخراجية (مقلع التحرير) وحوالي (٧٦.٢٪) من مستلزمات الصناعات الإنشائية ونحو(٦٨.٦٪) من مستلزمات الصناعات الغذائية، و(٢٤.٤٪) من مستلزمات الصناعات الكيمياوية، ونحو (٥٪) من مستلزمات الصناعات النسيجية. وقد إستحوذت الصناعات الإنشائية على النصيب الأكبر من إجمالي المستلزمات التي يوفّرها الإقليم للصناعة وتبعتها الصناعات الغذائية.

ويُظهر التحليل الجغرافي للمؤشّرات السابقة بحسب الوحدات الإدارية إن ناحية العباسية إستحوذت على (٥٢.٥٪) من إجمالي قيمة مستلزمات الإنتاج في المحافظة، ينظر جدول (١١)، وجاء بالمرتبة الثانية مركز قضاء النجف الذي إستحوذ على (٢٤.٩٪)، ثم مركز قضاء الكوفة نحو (٢٠.٦٪)، وناحية الحيدرية نحو (١.٨٪) فيما لم يسهم مركز قضاء المناذرة سوى بحوالي (٠.٣٪) من إجمالي قيمة مستلزمات الإنتاج في المحافظة. ينظر شكل (٢).

أمّا نسبة توفيرها لمستلزمات الإنتاج من داخل المحافظة من مجموع مستلزمات الإنتاج في كل وحدة إدارية، يلاحظ إن مركز قضاء المناذرة وفّر نحو (٨١.٤٪) من مجموع مستلزمات الإنتاج في منشآتها الصناعية، ثم ناحية العباسية نحو (٧٠٪)، فيما أسهمت المنشآت الصناعية في كل من ناحية الحيدرية ومركز قضاء الكوفة بحوالي (٦٦.٥٪) و(٥٩.٥٪) على التوالي من إجمالي مستلزمات الإنتاج في كل منهما، فيما لم يوفّر مركز قضاء النجف من مستلزمات الإنتاج من داخل المحافظة سوى (١٨.٣٪) من مجموع مستلزمات الإنتاج في منشآتها الصناعية.

وما يتعلق بإسهام مستلزمات الإنتاج من داخل المحافظة من إجمالي مستلزمات الإنتاج بحسب الوحدات الإدارية، يلاحظ إن المنشآت الصناعية في ناحية العباسية إستحوذت مستلزمات إنتاجها من داخل المحافظة حوالي (٣٦.٧٪) من إجمالي مستلزمات الإنتاج في المحافظة، وجاء مركز قضاء الكوفة بالمرتبة الثانية نحو (١٢.٣٪)، ثم مركز قضاء النجف نحو (٤.٦٪)، وبعدها ناحية الحيدرية نحو (١.٢٪) في حين لم تسهم

المنشآت الصناعية في مركز قضاء المناذرة في توفير مستلزمات الإنتاج من داخل المحافظة سوى (٠.٢٪) من إجمالي مستلزمات الإنتاج في المحافظة.

يتضح ممّا سبق إن الإقليم يزوّد الصناعات القائمة منه بنصيب مقبول من مستلزمات الإنتاج بعمومها لاسيما المواد الأولية لبعض الصناعات الرئيسة، إذ إن الصناعة القائمة لها دور هام في تنمية الإقليم من خلال رفع الطلب على المدخلات، ممّا يعني تنشيط صناعة الإستخراج والنشاط الزراعي وربما صناعات أخرى توفر مواد أولية نصف مصنعة. إن هذا النجاح يوفر الإمكانية لتطور صناعات محدّدة مستقبلاً تهيأت لها فرص نجاح أكبر من غيرها من خلال توافر مدخلاتها محلياً يمكن الاعتماد عليها أكثر في تنمية الإقليم، لاسيما في ناحيتي العباسية والحيدرية ثم مركز قضاء الكوفة.

جدول (١١)

قيمة مستلزمات الإنتاج للمنشآت الصناعية الكبيرة في محافظة النجف وقيمتها من داخل المحافظة ومن خارجها بحسب الوحدة الإدارية لسنة ٢٠١٠. (مليون دينار)

ت	الوحدة الإدارية	قيمة مستلزمات الإنتاج	قيمة المستلزمات من داخل المحافظة	قيمة المستلزمات من خارج المحافظة
١	م. ق. النجف	٢٧٤٥٦.٥	٥٠٢٨.٦	٢٢٤٢٧.٩
٢	ن. الحيدرية	١٩٤١.١	١٢٩٠.٨	٦٥٠.٣
٣	م. ق. الكوفة	٢٢٧٧٧.١	١٣٥٤٩.٥	٩٢٢٧.٦
٤	ن. العباسية	٥٧٨٨٢.٨	٤٠٥١٨	١٧٣٦٤.٨
٥	م.ق.المناذرة	٢٩٨.٤	٢٤٢.٩	٥٥.٥
	المجموع	١١٠٣٥٦.٢	٦٠٦٢٩.٨	٤٩٧٢٦.٤

المصدر: بالاعتماد على محمد جواد عباس شبع، التنمية الإقليمية في محافظة النجف الأشرف – دراسة جغرافية في التنمية والتخطيط الإقليمي، إطروحة دكتوراه (غ. م)، كلية الآداب، جامعة الكوفة، ٢٠١١، ملحق (٨).

شكل (٢) نسبة قيمة مستلزمات الإنتاج للمنشآت الصناعية الكبيرة من داخل محافظة النجف ومن خارجها بحسب الوحدة الإدارية لسنة ٢٠١٠.

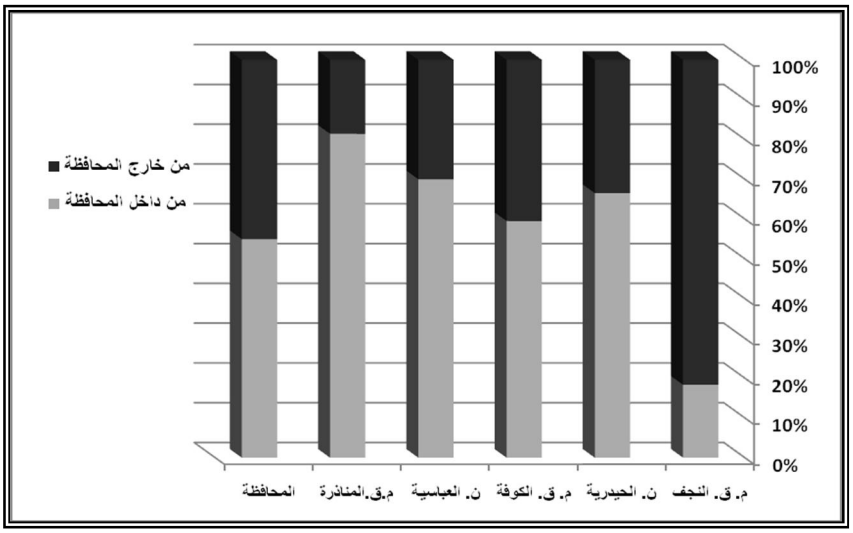

المصدر: بالإعتماد على جدول (١١).

٤- أهمية القيمة المضافة:

إن تحقيق أكبر قدر ممكن من القيمة المضافة أحد الأهداف الأساسية للصناعة، وما ينعكس إيجاباً على التنمية الإقليمية لاسيما التنمية الإقتصادية، ويتم كل هذا عندما تذهب العوائد (القيمة المضافة) إلى أصحاب المشاريع الصناعية من سكان الإقليم، إذ يؤدي إلى زيادة الدخل العام والفردي في الإقليم، ويلاحظ عكس ذلك عندما تذهب العوائد إلى خارج الإقليم.

بلغت القيمة المضافة المتحققة للنشاط الصناعي في محافظة النجف نحو (٧٩.٤) مليار دينار سنة ٢٠٠٥ استحوذت الصناعات الإنشائية على (٩٢.٢٪) من إجمالي القيمة المضافة، وأبرز منشآتها معملا السمنت (الكوفة الجديد، النجف الأشرف) في مركز قضاء الكوفة اللذان أسهما بحوالي (٩٠.٨٪) من إجمالي القيمة المضافة، تلا ذلك الصناعات الغذائية وقد بلغت (٦.٤٪) وقد أسهم مصنع المشروبات الغازية في مركز ناحية العباسية بحوالي (٢.٨٪)، فيما لم تسهم أهم الصناعات الكيمياوية (معمل الإطارات في ناحية الحيدرية) والصناعات النسيجية (معمل الألبسة الجاهزة في مركز

قضاء النجف) سوى حوالي (٠.٧٪) و(٠.٤٪) على التوالي، وكان إسهام المنشآت الصناعية الأخرى ضئيلاً جداً من إجمالي القيمة المضافة في المحافظة خلال السنة ذاتها.

تراجعت القيمة المضافة في المحافظة نحو (٥٥.٩) مليار في سنة ٢٠١٠، بسبب إنخفاض القيمة المضافة لمعظم المنشآت الصناعية في المحافظة لاسيما الخسارة التي لحقت بالصناعات الكيمياوية بأكثر من (١.٦) مليار دينار. استحوذت الصناعات الإنشائية على (٨٧.٧٪) من إجمالي القيمة المضافة، وأبرز منشآتها معملي السمنت (الكوفة الجديد، النجف الأشرف) في مركز قضاء الكوفة أسهما بحوالي (٨٣.٥٪) من إجمالي القيمة المضافة، تلا ذلك الصناعات النسيجية التي أسهمت (٩.٢٪)، أسهم أبرز منشأتها مصنع الألبسة الرجالية في مركز قضاء النجف بحوالي (٣.٤٪)، ثم جاءت الصناعات الغذائية وقد بلغت (٦٪)، أسهم مصنع المشروبات الغازية في ناحية العباسية بحوالي (٣.٤٪)، في ما كان إثر الصناعات الكيمياوية (معمل الإطارات في ناحية الحيدرية ومعمل المطاط في مركز قضاء النجف) أثراً سلبياً على القيمة المضافة في المحافظة.

لذلك تميّز مركز قضاء الكوفة بإستحواذه على (٨٥.١٪) من إجمالي قيمة المضافة للصناعات الكبيرة في المحافظة لسنة ٢٠١٠، تلاه مركز قضاء النجف وأسهم بحوالي (١٠.٨٪)، وناحية العباسية نحو (٣.٤٪) من إجمالي القيمة المضافة، فيما أسهمت كل من المناذرة والحيدرية نحو (٠.٥٪) و(٠.٢٪) من إجمالي قيمة المضافة في المحافظة.

ويلاحظ إن أبرز المنشآت الصناعية التي حققت مقداراً جيداً من القيمة المضافة كل من (سمنت الكوفة الجديد وسمنت النجف الأشرف والجلود) في مركز قضاء الكوفة ومعمل الألبسة الرجالية في مركز قضاء النجف جميعها مملوكة من القطاع العام، فيما حققت منشآت القطاع الخاص الأخرى مقداراً محدوداً من القيمة المضافة مثل معامل (المشروبات الغازية في ناحية العباسية، والثرمستون ومطاحن الحبوب في مركز قضاء النجف..)، إن الملكية العامة لوسائل الإنتاج ومنها الصناعي يعد أمراً مقبولاً من جوانب عدّة، إلا أنه لا يخدم بصيغته الحالية التنمية الإقليمية، لأن عائدية القيمة المضافة لا يتصرّف بها الإقليم بل تذهب إلى مركز القرار في الحكومة المركزية، ومن الضروري وضع صيغة مقبولة وعادلة للعلاقة بين الإقليم والمركز. والجدير بالذكر إن (٢٠) منشأة كبيرة في المحافظة منها (١١) منشأة مملوكة من القطاع الخاص، خمسة منها مملوكة

لأشخاص يقيمون خارج المحافظة، ممّا يعني نقل أرباح هذه المنشآت إلى خارج المحافظة لاسيما وإنها حققت أعلى المقادير من القيمة المضافة من بين تلك المملوكة للقطاع الخاص.

٥- أهمية البنية الصناعية:

إن البنية الصناعية تعكس طبيعة التناسب بين الصناعات القائمة أو الفروع وحجم كل منها والتي تشكل النشاط الصناعي في الإقليم. وعندما تمثل الصناعات الإنتاجية:(الهندسية، الكيمياوية، المعدنية الأساسية، الإنشائية) قدراً كبيراً من إجمالي هيكل الصناعة في الإقليم، فإننا نتوقع قدرة الصناعة على إحداث تطور سريع بإتجاه تنمية الإقليم لما تمثله من قاعدة أساسية ترتكز عليها التنمية الإقليمية، إلى جانب قدرة كما ان الصناعة القائمة على استغلال الموارد والإمكانات المحلية يكون لها أثر فاعل في تنمية الإقليم وتطويره مستقبلاً.

إتصف النشاط الصناعي في محافظة النجف بسيطرة الصناعات الإنشائية على البنية الصناعية فضلاً عن الصناعات الغذائية في سنة ٢٠٠٥ باستحواذ الصناعات الإنشائية على سبعة منشآت من بين ثماني عشرة منشأة كبيرة في المحافظة ونحو (٣٤.٦٪) من إجمالي عدد العاملين فيها وحوالي (٨٢.٩٪) و(٩٢.٢٪) من قيمة الإنتاج والقيمة المضافة على التوالي المتحققة للصناعات التحويلية والإستخراجية في المحافظة سنة ٢٠٠٥، جاءت بعدها الصناعات الغذائية من حيث عدد المنشآت التي بلغت خمسة منشآت كبيرة وبإسهامها من قيمة إجمالي عدد العاملين الإنتاج والقيمة المضافة بحوالي (٤.٧٪) و(٩.٤٪) و(٦.٤٪) على التوالي. تلا ذلك الصناعات النسيجية بإسهامها نحو (٢٥.٤٪) و(٣.٦٪) و(٠.٦٪) من إجمالي عدد العاملين وقيمة الإنتاج والقيمة المضافة المتحققة على التوالي، والصناعات الكيمياوية بحوالي (٣٤.٦٪) و(٤٪) و(٠.٨٪) على التوالي، ولم تسهم الصناعات الإستخراجية إلا بنسب ضئيلة بحسب المعايير كافة.

ويلاحظ الحال ذاته في سنة ٢٠١٠، باستحواذ الصناعات الإنشائية على (٨) منشآت من بين (٢٠) منشأة كبيرة في المحافظة ونحو (٣٥.٢٪) من إجمالي عدد العاملين فيها وحوالي (٤٣.٥٪) و (٨٧.٧٪) من قيمة الإنتاج والقيمة المضافة على التوالي المتحققة

للصناعات التحويلية والإستخراجية في المحافظة، إن هذه المكانة الهامّة لهذه الصناعات تعزّز دور الصناعة في تنمية الإقليم لما لهذه الصناعة من قدرة على توفير مواد تحتاجها خطط التنمية في المجالات متعددة، كما تتصف بضخامة وتنوع مدخلاتها ومخرجاتها مما يساعد على تنشيط حركة النقل والتسويق داخل الإقليم وإلى خارجه. وبذلك يمكن أن نعدّها الصناعة القائدة التي تقوم عليها خطط التنمية الإقليمية لاسيما التنمية الاقتصادية في المحافظة، بعدها الصناعات الغذائية والمشروبات الغازية التي بلغ عدد منشآتها ستة منشآت وأسهم عدد العاملين فيها وقيمة إنتاجها (٨.٩٪) و(٣٨.١٪) على التوالي، فيما أسهمت القيمة المضافة المتحققة لها بحوالي (٦٪) وقد فاقتها بذلك الصناعات النسيجية من خلال الإسهام بحوالي (٩.٢٪) من إجمالي القيمة المضافة للصناعة في المحافظة، وقد حققت في المعايير (عدد المنشآت، عدد العاملين، قيمة الإنتاج) نحو (٢٥.٤٪) و(٣.٦٪) و(٠.٦٪) على التوالي، ولم تسهم الصناعات الإستخراجية والكيمياوية إلا بنسب قليلة ومتفاوتة بحسب المعايير.

وقد تميّز مركز قضاء النجف في تنوّع أنشطة الهيكل الصناعي مقارنة مع الوحدات الإدارية الأخرى بضمّه على الفروع الصناعية الآتية: (الغذائية، النسيجية، الكيمياوية، الإنشائية) وبواقع (١١) منشأة، لكن إسهامها من حيث إجمالي عدد العاملين وقيمة الأجور وقيمة الإنتاج والقيمة المضافة نحو (٢٤٪) و(٢٤.٦٪) و(٢٠.١٪) و(١٠.٨٪) على التوالي بذلك كان أقل من مركز قضاء الكوفة ومن ناحيتي العباسية والحيدرية في بعض مؤشراتها، وقد ضمّت الأخيرة على الصناعات الإستخراجية والكيمياوية والإنشائية وبواقع ثلاث منشآت وتمثّل إسهامها من حيث إجمالي عدد العاملين وقيمة الأجور وقيمة الإنتاج والقيمة المضافة نحو (٢٧.١٪) و(٢٥٪) و(١.٢٪) و(٠.٢٪) على التوالي، في حين شمل مركز قضاء الكوفة على الصناعات النسيجية والإنشائية وبواقع ثلاث منشآت أيضاً، وقد تميّز بإستحواذها على المقدار الأكبر من حيث عدد العاملين وقيمة الأجور قيمة الإنتاج والقيمة المضافة في المحافظة نحو (٣٩.٨٪) و(٤٢.٩٪) و(٤٢.٣٪) و(٨٥.١٪) على التوالي، وضمّت ناحية العباسية على منشأة واحدة للصناعات الغذائية والمشروبات الغازية تمثّل إسهامها نحو (٧.٩٪) و(٧٪) و(٣٥.٩٪) و(٣.٤٪) على التوالي، فيما شملت الصناعات في مركز قضاء المناذرة على الصناعات الإنشائية بواقع منشأتين أسهمت بنسب قليلة جداً بحسب المعايير.

في حين افتقرت الوحدات الإدارية الأخرى إلى توطن الصناعات الكبيرة، فضلاً عن إفتقار المحافظة إلى فروع الصناعة الأخرى لاسيما الصناعات الهندسية والمعدنية الأساسية، ما يشير إلى ضعف البنية الصناعية جرّاء توجه الإستثمارات الصناعية الخاصة نحو الصناعات الإستهلاكية التي تهدف إلى تحقيق أرباح عالية وسريعة التحقيق من الصناعات الإنتاجية، إلى جانب أن الدولة لم تساعد على توطين الصناعات الإنتاجية الهامّة ولم تشجّع أو تدعم قيامها في المحافظة، فضلاً عن التوجّه الإستهلاكي العام. لذا يلاحظ إن البنية الصناعية القائمة في المحافظة قد قدّمت إمكانية لتنمية الإقليم لكنها كانت مقتصرة على بعض الصناعات، فيما كان أثر بقية الصناعات القائمة محدوداً فيما إفتقر الإقليم لدور الصناعات الإنتاجية الهامّة لاسيما التي لها أثرها في الإقليم مثل صناعة وتصليح السيارات والطائرات حيث لها قاعدة ومقومات رئيسة يمكن الإفادة منها في تنمية الإقليم.

٣- ٢- أهمية الصناعة في التنمية الاجتماعية:

يتضح أثر الصناعة في تنمية الإقليم إجتماعياً من خلال توفيرها فرص عمل للسكان، وإسهامها في عملية تغيير النمط الإجتماعي والإقتصادي والحضاري للإقليم ورفع المستوى العلمي والمعيشي لسكان الإقليم وتنميتهم ثقافياً وحضارياً فضلاً عن إسهامه بزيادة معدلات التحضّر، إذ هناك علاقة طردية بين النشاط الصناعي وعملية التحضّر. ويمكن إختزال دور الصناعة في التنمية الاجتماعية في محافظة النجف بأهمية فروع الصناعة ومنشآتها في توفير فرص العمل لسكان الإقليم. حيث من الأهداف الرئيسة للتنمية الإقليمية القضاء على البطالة والحيلولة دون تفشيها في المجتمع، وتعمل الصناعة في تحقيق ذلك من خلال تشغيلها للأيدي الباحثة عن العمل في منشآتها الصناعية، ويشير عدد العاملين فيها وبحسب فروع الصناعة إلى حجم ما توفره من فرص عمل لاسيما لسكان الإقليم وأثرها في نمط حياتهم الإجتماعية.

أسهم النشاط الصناعي في محافظة النجف بتوفير (٨٨٤٣) فرصة عمل سنة ٢٠٠٥ كان حوالي (٧٥٪) منها لسكان المحافظة، أما في سنة ٢٠١٠ فقد وفرّ النشاط الصناعي

(٩٥١٣) فرصة عمل بلغ حصة سكان المحافظة منها نحو (٧٧.٤٪)، جاءت الصناعات الإنشائية في مقدمة فروع النشاط الصناعي في توفيرها فرص عمل لسكان الإقليم فأسهمت بحوالي (٣٤.١٪) من إجمالي عدد العاملين في المحافظة، وجاءت بالمرتبة الثانية الصناعات النسيجية من خلال استحواذها على (٢٤٪) من إجمالي عدد العاملين، ثم الصناعات الكيمياوية والغذائية بحوالي (١١.٩٪) و(٧.٣٪) على التوالي، ما يلاحظ ضآلة إسهام هذه الصناعات في توفيرها لفرص العمل لسكان المحافظة، ممّا اعتبرت ذات أثر ضعيف في التنمية الإقليمية رغم كثافة تشغيلها للعاملين، كذلك الصناعة الإستخراجية التي لم تسهم سوى (٠.٠٨٪) من إجمالي عدد العاملين.

أمّا الصناعات التي حققّت أعلى نسبة تشغيل للأيدي العاملة المحليّة أي من داخل المحافظة، تمثلت بالصناعات الإنشائية وبلغت نسبتها (٩٦.٨٪) من عدد العاملين في هذه الصناعات. ثم الصناعات النسيجية التي يعمل فيها (٩٦.٦٪) أيدي عاملة محلية، جاءت بعدها الصناعات الغذائية بتشغيلها نحو (٨١.٧٪) من عدد العاملين فيها، في حين كان إسهام الصناعات الكيمياوية مقتصراً على (٣٩.٢٪) من عدد العاملين فيها، ولم تسهم الصناعة الإستخراجية إلا بحوالي (١٤٪) من عدد العاملين فيها. فعند إرتفاع نسبة تشغيل قوة العمل المحلية في فروع النشاط الصناعي يعطي الصناعة القائمة القدرة على إحداث تغيير إيجابي في هيكل التشغيل في المحافظة وتسهم في التنمية الإقليمية لاسيما التنمية الاجتماعية للإقليم.

وما يتعلق بنسبة التشغيل من قوة العمل المحلية بحسب المنشآت الصناعية في المحافظة، فقد حققت أعلى نسبة تشغيل كل من المنشآت (الجلود، الطابوق الجيري، مطحنة النجف الحكومية ، مطحنة الرحاب، الإسفلت، معمل الصناعات الجبسية، الانعاش للنسيج) حيث كان جميع العاملين فيها من سكان المحافظة، تليها المنشآت (سمنت الكوفة الجديد، الثرمستون) بنسبة (٩٨٪) من العاملين فيها لكل منها، جاءت بعدها معمل الطابوق الفني نحو (٩٦٪)، ثم معمل الألبسة الجاهزة حوالي (٩٥٪) من إجمالي العاملين فيه، فيما كانت نسبة عدد العاملين من سكان المحافظة في المنشآت (مطحنة النجف، سمنت النجف الأشرف، المنتجات المطاطية) نحو (٩٣٪) و(٩١٪) و(٩٠٪) على التوالي، ثم المنشآت (مطحنة الأمير، مطحنة الغري، المشروبات الغازية) نحو (٨٨٪)

و(٨٦٪) و(٨٠٪) على التوالي، في حين لم يسهم كل من معمل الإطارات ومقلع التحرير في توفيرهما فرص عمل لسكان المحافظة سوى (٣٠٪) و(١٤٪) على التوالي من العاملين فيهما.

وما يتعلق بنصيب كل منشأة من المنشآت الصناعية ومدى إسهامها من مجموع قوة العمل المحلية، يلاحظ أن معمل سمنت الكوفة الجديد استحوذ على (٢٥.٨٪) من إجمالي عدد العاملين في المحافظة، تلاه معمل الألبسة الجاهزة بنسبة (١٦.١٪)، وبالمرتبة الثالثة معمل الجلود نحو (٧.٨٪) وبفارق قليل جاء معمل الإطارات باستيعابها نحو (٧.٧٪)، فيما أسهم معمل المشروبات الغازية نحو (٦.٣٪) وسمنت النجف الأشرف نحو (٥.٢٪) ومعمل المنتجات المطاطية نحو (٤.٢٪) من إجمالي عدد العاملين في المحافظة، تبع ذلك المنشآت الآتية: (الثرمستون والطابوق الفني والطابوق الجيري والإسفلت) أسهمت بحوالي (١.١٪) و(٠.٧٪) و(٠.٥٪) و(٠.٤٪) على التوالي، وأسهمت كل من (مطحنة النجف الحكومية ومعمل الصناعات الجبسية ومطحنة الرحاب) نحو (٠.٣٪) و(٠.٣٪) و(٠.٢٪) على التوالي، في حين لم تسهم المنشآت الأخرى في توفير فرص عمل لسكان المحافظة سوى بعدد قليل.

وعند التحليل الجغرافي للمؤشّرات السابقة بحسب الوحدات الإدارية، يلاحظ إستحواذ مركز قضاء الكوفة على حوالي (٣٩.٨٪) من إجمالي عدد العاملين في المحافظة، جاءت بالمرتبة الثانية ناحية الحيدرية نحو (٢٧.١٪) ثم مركز قضاء النجف بحوالي (٢٤٪)، ثم ناحية العباسية نحو (٧.٩٪) فيما أسهم مركز قضاء المناذرة نحو (٠.٧٪) من إجمالي عدد العاملين في المحافظة. وكان سبب إسهام كل من مركز قضاء الكوفة وناحية الحيدرية على حوالي (٦٧٪) من إجمالي عدد العاملين لإستحوذهما على أبرز منشآت القطاع العام التي توفّر عدد كبير من فرص العمل. إذ إن القطاع العام يعمل بحسب توجه الدولة والمرحلة التنموية التي مرّ ويمر بها الإقليم إلى تشغيل أكبر عدد ممكن من الأيدي العاملة ومحاولة القضاء على ظاهرة البطالة في الإقليم، بينما

القطاع الخاص يسعى بالدرجة الأولى إلى تحقيق أعلى قدر ممكن من الربح بإستخدام أسلوب تكثيف رأس المال. لذا إن مسارات التنمية في محافظة النجف تأثرت بالدور الذي لعبه القطاع العام من خلال توفيره فرص عمل لاسيما لسكان المحافظة، على الرغم من أن عدد منشآت القطاع العام أقل من مثيله للقطاع الخاص.

أمّا نسبة توفيرها فرص عمل للسكان من داخل المحافظة فقد كانت متباينة من وحدة إدارية لأخرى، إذ يلاحظ إن مركز قضاء المناذرة وفّرت نحو (١٠٠٪) من إجمالي عدد العاملين في منشآتها الصناعية، ينظر جدول (١٢) فيما أسهمت المنشآت الصناعية في كل من مركزي الكوفة والنجف بحوالي (٩٧.٣٪) و(٩٤.٣٪) على التوالي من إجمالي عدد العاملين في كل منهما، وفي ناحية العباسية نحو (٨٠٪)، فيما لم توفّر المنشآت الصناعية في ناحية الحيدرية فرص عمل لسكان المحافظة سوى (٣١.٤٪) من إجمالي عدد العاملين فيها. ينظر شكل (٣).

وما يتعلق بإسهام عدد العاملين من سكان المحافظة من مجموع العاملين فيها بحسب الوحدات الإدارية التي تقع فيها منشآت صناعية كبيرة، يلاحظ إن المنشآت الصناعية في مركز قضاء الكوفة أسهم العاملين فيها من سكان المحافظة بحوالي (٣٨.٨٪) من إجمالي عدد العاملين في المحافظة، وجاء مركز قضاء النجف بالمرتبة الثانية نحو (٢٣.١٪) وبعدها ناحية الحيدرية نحو (٨.٥٪) ثم ناحية العباسية نحو (٦.٣٪)، في حين لم تسهم المنشآت الصناعية في مركز قضاء المناذرة في توفير فرص عمل لسكان المحافظة سوى بحوالي (٠.٧٪) من إجمالي عدد العاملين في المحافظة.

لعلَّ من الضروري الإشارة إلى التوجهات الجديدة التي تتمحور حول تجاوز سياسات الماضي الإقتصادية والإنفتاح والتوجه نحو الإقتصاد الحر بما يتضمن ذلك تأكيد الدور الريادي للقطاع الخاص المحلي والأجنبي بدلاً من القطاع العام كما كان سابقاً. ما يقترح أن يكون الإنتقال من الإقتصاد الإشتراكي إلى الإقتصاد الخاص بمراحل متأنيّة ومخطّط لها مسبقاً لتوفير الأسس اللازمة لعملية الإنتقال من دون خسائر كبيرة في الجانب الإقتصادي والإجتماعي.

وهناك آثار اجتماعية أخرى للصناعة إلى جانب توفيرها فرص العمل لسكان الإقليم، تمثلت بتنميتهم إجتماعياً وثقافياً، والإسهام بزيادة نسبة التحضّر في المحافظة، وجود التواصل مع الجامعات والمراكز البحثية وفتح باب التعاون مع الباحثين بإختصاصات مختلفة ساعدت على توفير بعض الفرص للبحث العلمي، كما نشأة علاقات اجتماعية جديدة لاسيما بين الساكنين في الدور التابعة لبعض المنشآت الصناعية دور معامل سمنت الكوفة وسمنت النجف والإطارات والجلود أدت إلى تكوين نمط جديد من العلاقات الإجتماعية ذات نتائج تختلف عن نمط مجتمعهم السابق، أي حدوث تطوّر في التركيب الإجتماعي والسلوك البشري فضلاً عن إسهامها في تحوّل الأسر الساكنة في هذه الدور من أسر متعددة كانت تعيش مع أسر أخرى مجتمعة في وحدة سكنية واحدة إلى أسر مستقلة متجاوزة الآثار الإجتماعية السلبية الناتجة عن ذلك.

جدول (١٢)

أعداد العاملين في المنشآت الصناعية الكبيرة وعدد العاملين من داخل محافظة النجف ومن خارجها بحسب الوحدة الإدارية لسنة ٢٠١٠.

ت	الوحدة الإدارية	عدد العاملين	عدد العاملين من داخل المحافظة	عدد العاملين من خارج المحافظة
١	م.ق. النجف	٢٣٢٨	٢١٩٦	١٣٢
٢	ن.الحيدرية	٢٥٧٤	٨٠٧	١٧٦٧
٣	م.ق.الكوفة	٣٧٩٠	٣٦٨٩	١٠١
٤	ن. العباسية	٧٥٤	٦٠٤	١٥٠
٥	م.ق.المناذرة	٦٧	٦٧	٠
	المجموع	٩٥١٣	٧٣٦٣	٢١٥٠

المصدر: بالاعتماد على محمد جواد عباس شبع، التنمية الإقليمية في محافظة النجف الأشرف - دراسة جغرافية في التنمية والتخطيط الإقليمي، إطروحة دكتوراه (غ. م)، كلية الآداب، جامعة الكوفة، ٢٠١١، ملحق (١٠).

شكل (٣)

نسبة العاملين في المنشآت الصناعية الكبيرة من داخل محافظة النجف ومن خارجها بحسب الوحدة الإدارية لسنة ٢٠١٠

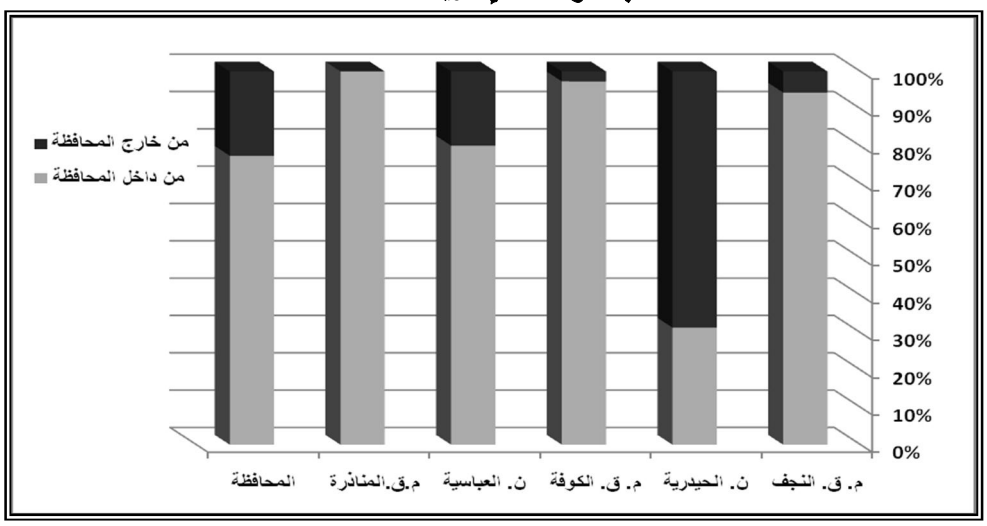

المصدر: بالإعتماد على جدول (١٢).

٣- ٣- أهمية الصناعة في تطوير هيكل الاستيطان:

رافق نشوء وتطور النشاط الصناعي في محافظة النجف عملية تطور أيضاً في هيكل الإستيطان من خلال التغيير الحضري للمدن الرئيسة وتوسّع مساحاتها ونشوء مناطق حضرية جديدة في المحافظة، بإقامة أحياء سكنية جديدة تختلف في إنموذجها العمراني والإجتماعي عن الأحياء السكنية القديمة في المدينة، بسبب حاجة النشاط الصناعي إلى أعداد كبيرة من الأيدي العاملة وبالتالي لا بد من توفير السكن على هيأة أحياء أو مجمعات قريبة منها، وقد تمثلت في المحافظة بحي العربي وحي الرسالة التي يسكنها العاملون في معملي السمنت، إذ بلغ عدد الوحدات السكنية التي وفرتها المنشآت الصناعية نحو (٥١٥) وحدة سكنية للعاملين، فضلاً عن الدور الأخرى التي يقطنها العاملون أيضاً في أحياء متفرقة من المحافظة، كذلك هناك مساحات واسعة من الأراضي مخصصة للعاملين تروم الجهات المسؤولة توزيعها عليهم. وأدى النشاط الصناعي في المحافظة ومن خلال رفع مستوى الدخل لسكان الإقليم لاسيما بعض العاملين في

الصناعة أن يسهم في تزايد الطلب على إقامة المشاريع العمرانية الكبيرة كبناء العمارات والفنادق والدور الضخمة في المدن الرئيسة، هذا من جانب ومن جانب آخر ساعدت الصناعات الإنشائية على توفير المواد الأساسية للبناء والعمران وتشييد المشاريع الكبيرة في الوحدات الإدارية المختلفة من المحافظة.

٤- ٣- ٣- ٤- أهمية الصناعة في تنمية هيكل الخدمات:

عمل النشاط الصناعي في محافظة النجف على التوسع في هيكل الخدمات لا سيما الأساسية منها الخدمات الصحية والتربوية والاجتماعية والأسواق، وخدمات البنى الإرتكازية (النقل، الماء، الكهرباء، الوقود،...) وسواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، حيث أدى إنشاء المشاريع الصناعية والدور السكنية للعاملين في المنشآت (سمنت الكوفة وسمنت النجف الأشرف والجلود) في مركز قضاء الكوفة ودور العاملين في معمل الإطارات في ناحية الحيدرية، إلى جانب الدور الأخرى التي يسكنها العاملون في الصناعة في المناطق المختلفة من المحافظة والإهتمام بتوفير الخدمات في هذه المناطق ومن جانب آخر أسهمت الصناعات الإنشائية بتشييد بنايات خدمية مثل تشييّد المراكز الصحية وبناء المدارس وإنشاء المؤسسات الخدمية المختلفة (الحكومية وغير الحكومية) فضلاً عن إسهام معامل الإسفلت في إنتاج المادة الرئيسة في تعبيد الطرق والشوارع في المحافظة.

٣- ٥- الآثر البيئي للنشاط الصناعي:

يتمثّل الأثر البيئي للصناعة بإفرازها ملوثات صناعية سلبية على البيئة، تحدث عندما تؤدي مخلفات الصناعة إلى حدوث تغيرات نوعيّة وكميّة في الخواص الكيميائية والفيزيائية والبيولوجية لمكونات النظام البيئي والإخلال في عناصره (ماء وهواء وتربة) وتؤثر على حياة الكائنات الحية بشكل مباشر أو غير مباشر، ممّا يستوجب الأخذ بالإحتياطات والمتطلبات البيئية اللازمة لتفادي التأثير الضار على البيئة والصحة العامة. وتمثلت الملوثات الناتجة من العمليات الإنتاجية الصناعية في محافظة النجف ولمختلف الصناعات (الإنشائية، الكيمياوية، النسيجية، الغذائية والمشروبات الغازية) بالمخلفات

الغازية والسائلة والصلبة، وقد تباينت في إحداث حجم التلوث والأضرار المترتبة على البيئة والصحة العامة لاسيما صحة الإنسان.

وأهم ما تعاني منه المحافظة من الصناعة مشكلة تلوث الهواء وتتمثل مصادره ناتجة عن منشآت الصناعات الإنشائية (معمل سمنت النجف الأشرف ومعمل سمنت الكوفة الجديد، والطابوق الفني والجيري والثرمستون والإسفلت) وماتلفظه من غازات ومواد ملوثه أهمها (أول أوكسيد الكاربون، ثاني أوكسيد الكربون، الهيدروكربونات لا سيما أكاسيد النتروجين، ثاني أوكسيد الكبريت، الاسبست، الاسبيستوسس (Asbestosis)..)).(٢)

وتساعد الرياح الهابة على المحافظة في نقل هذه الملوثات وتزيد من أثرها ومخاطرها على السكان، حيث إن الرياح السائدة (رياح شمالية غربية وشمالية وغربية) لذا فإن المناطق الواقعة الى الشمال والشمال الغربي والغرب من المحافظة لاتتوفر فيها ميزة الموقع المناسب لتلافي آثار التلوث الصناعي، الاّ إن معظم منشآت الصناعات الإنشائية تقع في هذه الإتجاهات، والذي يؤثر بشكل كبير على المناطق الواقعة باتجاه الرياح السائدة لاسيما على مركز قضاء المناذرة والتي تسجل عادةً محطة رصد كمية الغبار المتساقط نسب عالية على مدار السنة وتزداد بزيادة وتيرة العمل فيه، ناتج عن الأنشطة الصناعية الاخرى (معامل الطابوق والإسفلت) والبعض الأخر ناتج من حرائق موقع تجميع النفايات غير النظامي شمال القضاء والذي لا يبعد اكثر من (٣) كم عنه. ماينجم من تأثيرات سلبية سواء على حياة الإنسان أو على حياة الكائنات الحية الأخرى في المناطق المجاورة، ومن هذه التأثيرات على حياة الإنسان(خفض القدرة المناعية في جسمه، إصابته بأمراض الجهاز التنفسي كالربو وأحتقان الرئة وأمراض القلب والسرطان وإحداث طفرات وراثية وتشوهات خلقية...)، مما يعلل إرتفاع عدد المصابين بأمراض الجهاز التنفسي بشكل ملحوظ في قضاء المناذرة والمناطق المجاورة للمعامل، أما التأثيرات على حياة النبات والحيوان تمثلت بإتلاف خلايا النباتات ما يجعلها ضعيفة الفعالية وتراجع الإنبات الطبيعي، كذلك إصابة الحيوانات بأمراض رئوية حادة أثر تعرضها لثاني أوكسيد النتروجين بنسب عالية، ومن المعلوم إن إستخدام المرسبات الهوائية في هذه المعامل بشكل دائمي يقلل من آثار التلوث الناجم عنها. ينظر

صورة (١) التي توضّح الفرق بين الفرن الثاني يعمل عند توقف المرسبة والفرن الرابع يعمل بمرسبة.

صورة (١)

مخلفات أفران معمل سمنت الكوفة عند عمل المرسبات وعند توقفها

المصدر: بالإعتماد على وزارة البيئة، دائرة حماية وتحسين البيئة في الفرات الأوسط، مديرية بيئة محافظة النجف الأشرف، ٢٠١١.

وينتج عن ملوثات الصناعة أيضاً تأثيراً أقتصادياً من خلال أزدياد كلف صيانة الدور والمباني والمعالم الحضارية والتأريخية، وتآكل الحديد أسرع من المعتاد وتشقق المطاط.. وتأثيراً أجتماعياً من خلال التأثير في مستوى رفاهية الناس وشعورهم بالإنزعاج وقد يؤدي بهم الحال الى ترك مناطقهم والسكن في مناطق أخرى أكثر رفاهية، كما يقلل من مستوى إنتاج العاملين ومدى قابليتهم في مزاولة عملهم ومهنتهم الرئيسة. كذلك ما تسببه بعض الصناعات من تلوث بيئي ناتج عن الغازات والأبخرة والأتربة والرذاذ المنبعث منها، كذلك من المواد الصلبة والدهون والأصباغ والحوامض التي تذهب عن طريق المنافذ التصريفية إلى الأنهار والمناطق المجاورة للمشاريع الصناعية، فضلاً عن اثر الضجيج والضوضاء الذي تحدثه بعض الصناعات للعاملين فيها

وللمناطق السكنية والعمرانية المجاورة وهنالك صناعات تحدث تغـيراً في شكل الأرض كالصناعات الإنشائية والإستخراجية مما يؤثر سلباً على جمالية الأرض وشكلها الطبيعي.

ان عملية السيطرة على الملوثات الناجمة عن النشاطات الصناعية المختلفة يتطلب إمكانيات تكنولوجية واسعة واجراءات مناسبة لقنص وعزل الملوثات عن الغازات المنبعثة بما يحقق تخفيض تركيز الملوثات في الهواء الخارج من المداخن والمصادر الصناعية وتصنف معدات السيطرة على الملوثات الى صنفين: (معدات ازالة الدقائق والجسيمات العالقة، معدات لازالة الملوثات الغازية).

ويأتي دور الاعتبارات التخطيطية المكانية عند توقيع الصناعات لاسيما الصناعات الملوثة، وهناك إجراءات عدّة وأساليب تخفف أو تقضي على هذه المشكلة وأثرها على حياة السكان والكائنات الحية الأخرى بسبب العمليات الصناعية، فمن الأفضـل أن يكون موقع النشـاط الصـناعي في المـكان أو الموقع الذي يحـافظ فيه على التوازن البيئي والعـلاقات بين عناصر البـيئة، لذلك يبـرز أثر الاعتبارات البيئية في تحديد موقع النشـاط الصـناعي وطبيعة نمطه في المنطقة لتلافي أثار التلوث البيئي لمواقع الصناعة والحيلولة دون عرقلة برنامج التنمية الإقليمية من خلال التنمية الصناعية في المحافظة.

الخلاصة والتوصيات:

تسهم الصناعة في التنمية الإقليمية من خلال إسهامها في التنمية الاقتصادية بشكل رئيس في مناطق معينة من الإقليم، وترتبط مع زيادة تجهيز الطاقة الكهربائية ومستوى التعليم وتطوّر شبكة النقل في المحافظة. ويتميز الإقليم كونه مستقر من الناحية الجيولوجية وتتسم تربتها في اغلب أجزاءها بقدرتها على تحمل الإنشاءات والمباني العمرانية الكبيرة، ما يدعم اختيار مواقع مناسبة للأنشطة التنموية في المناطق المختلفة من المحافظة ومن جانب آخر ان غنى منطقة الدراسة بالرواسب من الاطيان والصخور الرسوبية (الجيرية) والرمال، والرواسب الحديثة من الغرين والحصى والرمل بامكانها ان تسهم في حال استثمارها بشكل مناسب في دعم وتطوير الصناعات، كصناعات السمنت، الطابوق (الجيري او الناري)، الجص، النورة، المواد العازلة (الثرمستون)، والكاشي الموزائيك

والمطعم بالمرمر والبلوك المضغوط والمنتجات الكونكريتية،. إذ تتميز المحافظة بإمتلاكها ثروة معدنية كبيرة يمكن استثمارها بشكل أفضل في المشاريع الإنتاجية لاسيما صناعة السمنت التي تساعد على تطوير كثير من الصناعات المرتبطة بتوفير السمنت. ويلاحظ اعتماد المحافظة باحتياجاتها من مادة النورة (المادة الرئيسة لصناعة الطابوق الجيري والثرمستون) على محافظة كربلاء وأطيان الأسمنت على محافظة بابل، في حين إن محافظة النجف لها القدرة على تطوير هذه الصناعات وإقامة صناعات إنشائية جديدة تلبي حاجة السوق المتنامية. فإن وفرة المواد الأولية التي تكفى للاستثمار لأكثر من خمسين سنة وكذلك وفرة الأيدي العاملة الماهرة والكفاءات العلمية القادرة على إدارة وتشغيل المشاريع، فضلاً عن توسطها المحافظات كربلاء وبابل والديوانية وقربها من العاصمة بغداد ومحافظتي المثنى وواسط، مما يعطيها ميزة أضافية سهلة في عملية تسويق المنتجات الصناعية إلى المحافظات الأخرى. ويمكن أن نخلص من البحث إلى ما يأتي:

١. بلغ عدد المنشات الصناعية الكبيرة في محافظة النجف (١٨) منشآة صناعية كبيرة في سنة ٢٠٠٥، مثلت حوالي (٤٪) من مجموع عدد المنشآت الصناعية الكبيرة في العراق للسنة ذاتها. إزداد عددها في المحافظة إلى (٢٠) منشأة في سنة ٢٠١٠، إلاَ إن الزيادة كانت أكثر على مستوى البلد، وإنخفض نسبة تمثيلها نحو (٣.٨٪) من مجموع عدد المنشآت الصناعية الكبيرة في العراق. وتميّز مركز قضاء النجف في تنوّع أنشطة الهيكل الصناعي مقارنة مع الوحدات الإدارية الأخرى بضمّه على الفروع الصناعية الآتية: (الغذائية، النسيجية، الكيمياوية، الانشائية) وبواقع (١١) منشأة كبيرة، فيما إفتقرت المحافظة إلى فروع الصناعة الأخرى لاسيما الصناعات الهندسية والمعدنية الأساسية يشير إلى ضعف البنية الصناعية.

٢. تميّز مركز قضاء الكوفة بإستحواذه على (٨٥.١٪) من إجمالي قيمة المضافة للصناعات الكبيرة في المحافظة لسنة ٢٠١٠، تلاه مركز قضاء النجف وأسهم بحوالي (١٠.٨٪)، وناحية العباسية نحو (٣.٤٪) من إجمالي القيمة المضافة، فيما أسهمت كل من المناذرة والحيدرية نحو (٠.٥٪) و(٠.٢٪) من إجمالي قيمة المضافة في المحافظة.

٣. كان إسهام مستلزمات الإنتاج من داخل المحافظة من إجمالي مستلزمات الإنتاج نحو (٥٥٪)، إذ إن المنشآت الصناعية في ناحية العباسية إستحوذت مستلزمات إنتاجها من

داخل المحافظة حوالي (٣٦.٧٪) من إجمالي مستلزمات الإنتاج في المحافظة، وجاء مركز قضاء الكوفة بالمرتبة الثانية نحو (١٢.٣٪). وقد تميزت معظم مصانع الإنشائية باعتمادها الكبير على المدخلات المحلية، لذلك تعتبر الصناعات الإنشائية من أكثر الصناعات نجاحاً وقدرةً على تنمية الإقليم ويمكن عدها الصناعة القائدة في تنفيذ سياسات التنمية الإقليمية في المحافظة.

٤. وفّرت المنشآت الصناعية في مركز قضاء الكوفة فرص عمل لسكان المحافظة حوالي (٣٨.٨٪) من إجمالي عدد العاملين في الصناعات الكبيرة، وجاء مركز قضاء النجف بالمرتبة الثانية نحو (٢٣.١٪).

٥. أفرزت الصناعة في المحافظة مشكلة التلوث الصناعي أبرزها مشكلة تلوث الهواء الناتج عن معمل سمنت الكوفة ما ينبغي نقل الصناعات الملوثة جنوب غرب مركز قضاء النجف ضمن الحدود الإدارية لناحية الشبكة.

ويمكن إن يستفاد مما ذكر في النشاط الصناعي وصياغة التخطيط الإقليمي للتنمية الصناعية في المحافظة على النحو الآتي:

١. مسح جيولوجي شامل لحصر الموارد الطبيعية في المحافظة.
٢. الإهتمام بالصناعات التي تعتمد على المواد الخام المتوفّرة في المحافظة.
٣. التوسّع بالصناعات التي تعتمد على المنتجات الزراعية.
٤. جذب الإستثمارات الخارجية لاسيما في الصناعات الهندسية.
٥. الإهتمام بالصناعات التي تعتمد عليها السياحة مثل الصناعات الأخرى (الصناعات التقليدية) صناعة الحلي الكاذبة والمصوغات والأحجار الكريمة والأعمال التراثية والمنتجات الأخرى التي تتطلبها السياحة الدينية.
٦. إمكانية إستثمار الصناعة في الوحدات الإدارية بحسب ما يتوفّر من مقومات مشجّعة في إقامتها، مع تحديد موقع الصناعات الكبيرة الملوثة في مركزي قضاء النجف والكوفة التي يمكن أن تكون في الجزء الجنوبي الغربي من مدينة النجف لسببين الأول بعدها عن التجمعات السكنية والثاني يوفّر الموقع الجديد أمكانية التوسّع في المستقبل، أما الوحدات الإدارية الأخرى يتطلب الاهتمام بالصناعات الزراعية وتنميتها بالقرب منها كما في جدول (١٣) وخريطة (٢). ويمكن الإستثمار في الصناعات الآتية في المحافظة أبرزها:

أولاً: الصناعات الثقيلة: من الصناعات الممكن تنميتها الصناعات التعدينية وتشتمل على الآتي: (الحديد الانشائى والصناعي، معامل السيارات الصالون والإنتاجية، معامل

صناعة الساحبات الزراعية والحاصدات، معامل صناعة المعدات والآلات الزراعية، الآليات الهندسية الثقيلة والخفيفة)، الصناعات البتروكيمياوية بأنواعها: (صناعة أنابيب الري بالتنقيط البلاستيكية وملحقاتها وذلك لشحة مياه نهر الفرات واعتماد الزراعة على المياه الجوفية. الصناعات التحويلية النفطية وتشمل المشتقات المكررة واكتشاف آبار نفط في المحافظة، صناعة الزجاج والخزف، حيث يتوفر في بادية النجف أكثر من (٢.٣) مليون طن من الفلدسبار والرمل الزجاجي.

ثانياً: الصناعات الخفيفة: وتشتمل على الصناعات الإنشائية أبرزها إنتاج السمنت المقاوم والعادي، الحصى الفني، الطابوق، السيراميك، الثرمستون والرمل الصالح للبناء. وموادها الأولية متوفرة في المحافظة. أمّا الصناعات الغذائية وتشتمل على تعليب التمور، الزيوت النباتية، التعليب ومشتقات الألبان، معامل المعجون، إنتاج وتعليب اللحوم البيضاء والحمراء، إنتاج المعلبات بكافة أنواعها. فيما تشتمل الصناعات الكيميائية الممكن تنميتها على إنتاج الأسمدة، المبيدات، الأصباغ، المنظفات والمساحيق والصابون، البتموس. والصناعات البلاستيكية ومنها البلاستك الزراعي وأنابيب الري بالتنقيط، السنادين الزراعية بكافة أحجامها وأنواعها. كذلك الصناعات الحرفية وتشتمل على الأبواب، الشبابيك، الصحيات (الحمامات) بكافة أنواعها. وبالإمكان الإستثمار في عملية تدوير النفايات إلى أسمدة ومواد عضوية إذ تتوفر النفايات بكثرة لاسيما في المناسبات الدينية.

جدول (١٣) الصناعات الممكن تنميتها والاستثمار فيها بحسب الوحدات الإدارية في محافظة النجف

ت	الوحدة الإدارية	نوع الصناعة الرئيسة	نوع الصناعة الثانوية
١	النجف	الإنشائية ـ النسيجية ـ الهندسية ـ الصناعات الأخرى (التراثية)	الغذائية ـ الكيمياوية ـ الورق والطباعة
٢	الحيدرية	الإنشائية ـ الغذائية	الكيمياوية ـ الإستخراجية.
٣	الشبكة	الإنشائية ـ الإستخراجية	-
٤	الكوفة	الإنشائية ـ الهندسية ـ الغذائية ـ النسيجية	الصناعات الأخرى
٥	العباسية	الغذائية	الصناعات الأخرى
٦	الحرية	الغذائية	-
٧	المناذرة	الإنشائية ـ الغذائية	الخشب
٨	الحيرة	الغذائية	الخشب ـ الصناعات الأخرى
٩	المشخاب	الغذائية	النسيجية
١٠	القادسية	الغذائية	-

المصدر: من إعداد الباحث.

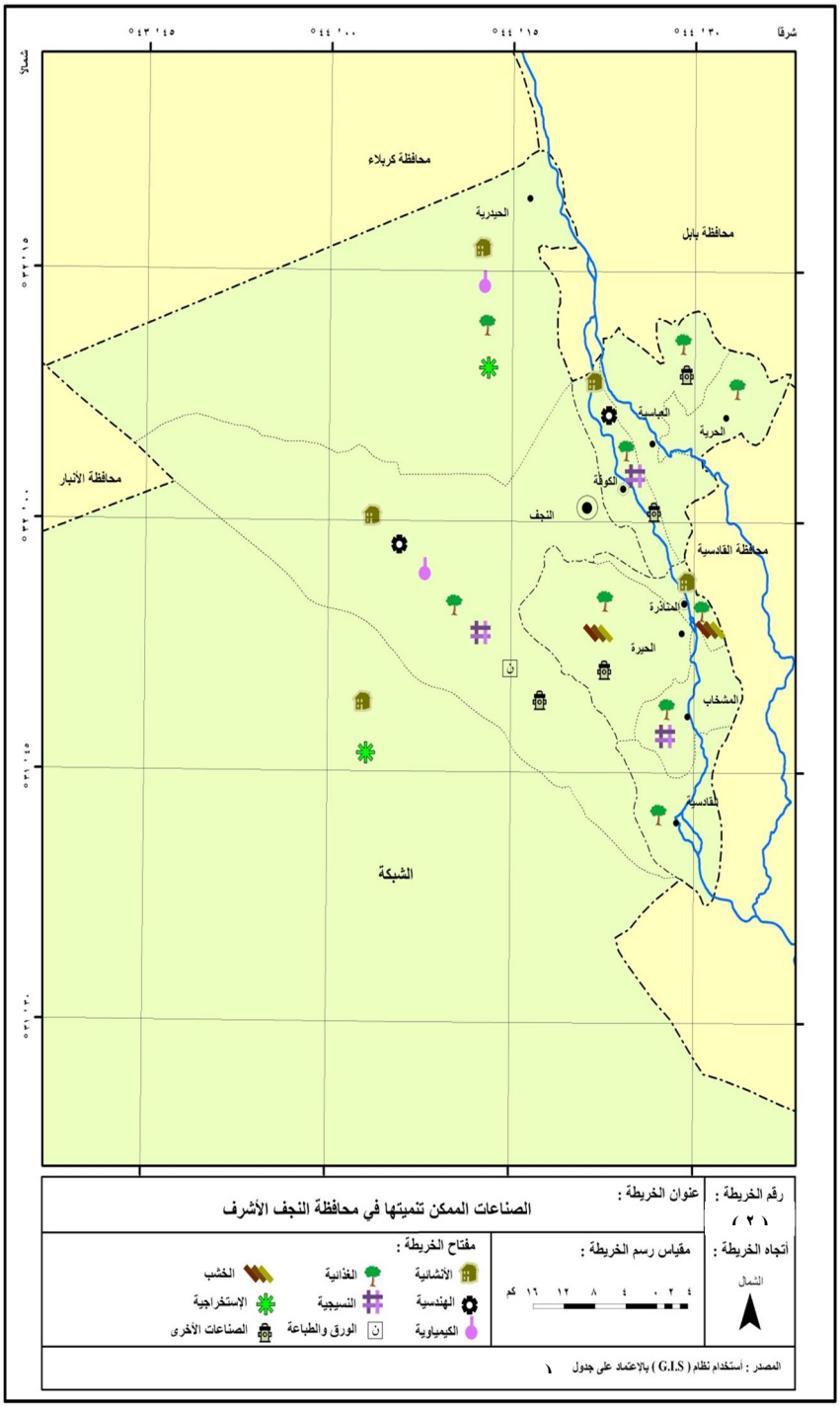
شرقا
٥٤٣ ٤٥
٥٤٤ ٠٠
٥٤٤ ١٥
٥٤٤ ٣٠
شمالا
٣٢ ١٥
٣٢ ٠٠
٣١ ٤٥
٣١ ٣٠
محافظة كربلاء
الحيدرية
محافظة بابل
العباسية
الحرية
الكوفة
النجف
محافظة الانبار
محافظة القادسية
المناذرة
الحيرة
المشخاب
القادسية
الشبكة
رقم الخريطة :
(٢)
عنوان الخريطة :
الصناعات الممكن تنميتها في محافظة النجف الأشرف
اتجاه الخريطة :
الشمال
مقياس رسم الخريطة :
٤ ٠ ٤ ٨ ١٢ ١٦ كم
مفتاح الخريطة :
الانشائية
الغذائية
الخشب
الهندسية
النسيجية
الاستخراجية
الكيمياوية
الورق والطباعة
الصناعات الأخرى
المصدر : استخدام نظام (G.I.S) بالاعتماد على جدول ١

Abstract

Industrial development of the most influential factor is the speed in comparison to other economic activities in the development of the developmental reality of the territory development, as it is one of the main pillars that are prominent in the aspects of the effects of development and regional planning also contribute to achieving the goals of an important strategy in the region.

Study Problem: Does the industry of great importance in regional development in the province of Najaf.

The study hypothesis: the weakness of the contribution of industry in regional development in the province of Najaf. And not distributed in a balanced manner in the province and can be developed and Alaatmadelleha in regional planning.

The study included three sections deal with the first part, the development of large industries, according to industrial activity standards highlighted the second topic on the big industries structure in the province, the third section the importance of large industries in regional development in the province, and the study concluded with a summary and recommendations with a map of the most important is possible to invest in industries within the administrative units in the province.

هوامش البحث:

(❖) تصنّف المنشآت الصناعية بحسب أحجامها إلى صغيرة ومتوسطة وكبيرة إعتماداً على تصنيف وزارة التخطيط (الإحصاء الصناعي)، حيث تعد المنشأة الصناعية صغيرة إذا عمل فيها (١-٩)عمال ويقل رأس مالها عن (١٠٠)ألف دينار، والمتوسطة إذا عمل فيها (١٠-٢٩)عامل ويقل رأس مالها أيضاً عن (١٠٠)ألف دينار، في حين اعتبرت المنشأة الصناعية كبيرة إذا عمل فيها أكثر من ذلك وزاد رأس مالها عن (١٠٠) ألف دينار.

(١) للإستزادة:

- مدحت القريشي، الإقتصاد الصناعي، ط٢، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٥، ص ٧٧-٩٧ و١٣١-١٤٩ و٢٥٥-٢٨٣.
- محمد الفتحي بكير محمد، قراءات في جغرافية الصناعة، ط١، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٨، ص ٢٢٧-٢٢٩.

ـ محمد جواد عباس شبع، الصناعة وأثرها في التنمية الإقليمية في محافظة النجف، رسالة ماجستير (غ.م)، كلية الآداب، جامعة الكوفة، ٢٠٠٧، ص٨٣-١٥٧.

(❖❖) اتخذ الباحث من التصنيف الدولي المعتمد لدى وزارة التخطيط أساساً لتصنيف الصناعات والتي يأخذ كل منها فرعاً رئيساً يبدأ من (٣١) الصناعات الغذائية وينتهي (٣٩) الصناعات الأخرى غير المصنفة وكل منها يتفرع لفروع ثانوية وبمراتب إضافية تضاف أمام أرقامها الرئيسية أعلاه.

(٢) للمزيد من التفاصيل: محمد جواد عباس شبع، التلوث الصناعي في محافظة النجف الاشرف، مجلة آداب الكوفة، كلية الآداب، جامعة الكوفة، العدد (٣)، النجف الأشرف، ٢٠٠٨، ص١٧٤-١٩٣.

قائمة المصادر و المراجع

١. شبع، محمد جواد عباس، التلوث الصناعي في محافظة النجف الاشرف، مجلة آداب الكوفة، كلية الآداب، جامعة الكوفة، العدد (٣)، النجف الأشرف، ٢٠٠٨.

٢. شبع، محمد جواد عباس، التنمية الإقليمية في محافظة النجف الأشرف - دراسة جغرافية في التنمية والتخطيط الإقليمي، إطروحة دكتوراه (غ. م)، كلية الآداب، جامعة الكوفة، ٢٠١١.

٣. شبع، محمد جواد عباس، الصناعات الكبيرة في محافظة النجف الأشرف - الواقع والطموح، بحث منشور ضمن وقائع مؤتمر النجف الأشرف عاصمة الثقافة الإسلامية وكنز المعارف والعلوم، ج١، جامعة الكوفة، مركز دراسات الكوفة، ٢٠١٠.

٤. شبع، محمد جواد عباس، الصناعة وأثرها في التنمية الإقليمية في محافظة النجف، رسالة ماجستير (غ.م)، كلية الآداب، جامعة الكوفة، ٢٠٠٧.

٥. القريشي، مدحت، الإقتصاد الصناعي، ط٢، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٥.

٦. محمد، محمد الفتحي بكير، قراءات في جغرافية الصناعة، ط١، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٨.

٧. المنشات الصناعية الكبيرة في محافظة النجف الأشرف، الإدارة، بيانات غير منشورة، ٢٠١١.

٨. وزارة البيئة، دائرة حماية وتحسين البيئة في الفرات الأوسط، مديرية بيئة محافظة النجف الأشرف، ٢٠١١.

٩. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الصناعي، جداول الحاسبة للمنشآت الكبيرة لسنة ٢٠٠٥، بيانات غير منشورة، ٢٠١١.

١٠. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الصناعي، جداول الحاسبة للمنشآت الكبيرة لسنة ٢٠١٠، بيانات غير منشورة، ٢٠١١.

١١. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء في محافظة النجف الأشرف، شعبة الإحصاء الصناعي، بيانات غير منشورة، ٢٠١١.

١٢. شبكة المعلومات العالمية، (الأنترنيت)، الموقع الإلكتروني: www.Google.earth.com.